2030
منظورات من ليبيا

منشور حول مشاركة الشباب وإدماجهم ومسارات التغيير بقلم شباب ليبيا

ديسمبر 2025
الطبعة الأولى

منشور صادر عن الجمعية الليبية الألمانية
مبادرة من Libysche Gemeinde in Deutschland e.V.
ضمن مشروع "ليبيا 2030 – رؤية مشتركة لتشكيل المستقبل"
بدعم من Institut für Auslandsbeziehungen (IFA)
من خلال برنامج تمويل zivik
من قبل وزارة الخارجية الألمانية (GFFO)
هامبورغ، برلين، ألمانيا
طرابلس، ليبيا

Federal Foreign Office

Institut für Auslandsbeziehungen

LIBYAN GERMAN ASSOCIATION
a civic initiative by Libysche Gemeinde in Deutschland e.V

LIBYA 2030

مقدمة تحريرية

بقلم إسراء محمد

هناك لحظات في مسيرة الأوطان يقرر فيها الشباب أن الانتظار لم يعد خيارًا. ولليبيا، فإن تلك اللحظة هي الآن.

بعد أكثر من عقد على الثورة، لا يزال وطننا يواجه صراعًا بين ثقل الماضي وغموض المستقبل. ومع ذلك، وفي خضم هذا الغموض، بدأت طاقة جديدة تتشكل بهدوء في الفصول الدراسية، وعلى المنصات الرقمية، وفي المشاريع المجتمعية، وفي قلوب الشباب الليبيين الذين يرفضون أن يكون مستقبلهم تكرارًا لماضيهم.

من هذه الطاقة وُلد مشروع ليبيا *2030* – رؤية مشتركة لتشكيل المستقبل. بدأ كسؤال بسيط: كيف ستكون ليبيا لو أن لكل فرد صوتًا مسموعًا وله تأثير حقيقي؟

من خلال ورش عمل ليبيا *2030* التفكير التصميمي، جمعنا أكثر من مئة شاب وشابة من طرابلس وبنغازي وسبها، متنوعين في الخلفيات والخبرات ووجهات النظر، لكنهم توحّدوا في إيمان مشترك بأن المشاركة حق إنساني وليست امتيازًا. استكشفوا التحديات المدنية، وابتكروا حلولًا خلاقة، وصمموا نماذج أولية تعيد تخيّل معنى الإدماج والمشاركة في الواقع العملي.

المقالات والأعمال الفنية التي يضمها هذا الإصدار، منظورات ليبيا *2030*، تعكس روح الخيال والصمود. تتحدث عن التمثيل والعدالة، وعن الوحدة والحوار، وعن حقوق المرأة والمجتمعات الأصيلة والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتناول التحول الرقمي، والتعليم المدني، والتغير البيئي، لا بوصفها قضايا نظرية، بل كحقائق يومية تُشكّل آمال جيلٍ مصممٍ على استعادة الثقة في مستقبل وطنه.

هذا الإصدار ليس موجهًا فقط إلى صناع القرار أو الخبراء أو شركاء المشروع، بل هو أيضًا رسالة إلى المجتمع الدولي ليرى ليبيا التي نادرًا ما تظهر في العناوين: ليبيا المفكرين والمبدعين وصنّاع التغيير. وهو كذلك دعوة لليبيين أنفسهم، ولا سيما من هم في مواقع صنع القرار، لينصتوا إلى أصوات شبابهم — الجيل الذي يملك أفكارًا ومواهب وشجاعة تفوق القيود التي ورثها.

هذه المجلة ليست مجرد مجموعة من النصوص والأفكار، بل هي إعلان بأنّه رغم الانقسامات، ورغم ضجيج السياسة، هناك جيل ليبي يفكر ويبدع ويعمل من أجل غدٍ أفضل. وهي أيضًا دعوة إلى صناع القرار والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للإصغاء والمشاركة والعمل معًا من أجل ليبيا شاملة وتشاركية ومتصالحة مع ذاتها.

فكيف سيكون شكل الوطن حين يُسمَع كل صوت، ويشارك كل فرد، ويصبح كل مكوّن جزءًا من القرار؟

ليبيا التي لم تعد تُقسّمها الجهات شرقًا وغربًا، بل توحّدها القناعة المشتركة بأن الجميع ينتمون إليها.

الفهرس

١ المقدمة والرؤية

مقدمة التحرير | إسراء محمد
مقدمة عن ليبيا 2030 ورؤيتها: تضخيم أصوات الشباب والرؤية المدنية نحو مستقبلٍ مشترك. 1

مقابلة | رالف-جوزيف طراف، السفير الألماني في ليبيا
حوار حول دعم ألمانيا للحوار والشمول والمشاركة المدنية كركائز للتحول الديمقراطي في ليبيا 8

٢ الحوكمة والتمثيل وحقوق الإنسان

إعادة التفكير في التمثيل وحقوق الإنسان في ليبيا | أسماء ديكنة
استكشاف العلاقة بين التمثيل والحقوق والعدالة في إعادة بناء عقد اجتماعي قائم على الشمول. 12

ثمن التشرذم: لماذا تعتبر وحدة ليبيا شرطاً أساسياً للقوة الدولية | محمد قاجوم
تحليل للانقسامات الداخلية في ليبيا وكيف تشكّل الوحدة الوطنية أساس السيادة والمصداقية الدولية. 16

بين الإحباط والأمل: الانتخابات في ليبيا والجهد المدني لاستعادة الثقة | محمد كندير
قراءة في التجربة الانتخابية الليبية وقدرة المجتمع المدني على قيادة المشاركة وسط حالة من عدم اليقين. 19

المرأة وخارطة طريق الأمم المتحدة لليبيا الجديدة: ما وراء الرمزية، نحو سلام ذي مغزى | خديجة البوعيشي
نظرة نقدية على أدوار المرأة في عمليات السلام والسياسة في ليبيا، من الإدماج الرمزي إلى التأثير الحقيقي. 23

الفهرس

٣ الشمول والتنوع والتحول المدني

الجنوب الليبي: الثروة والتهميش وصرخة من أجل العدالة | أحمد الغرياني
تقرير ميداني من مدينة الكفرة يسلّط الضوء على مفارقات الجنوب الليبي. 27

التوعية بالإعاقة في المدارس الليبية: لماذا يجب أن تكون جزءاً من المناهج الدراسية | عبد السلام شليبك
دعوة لدمج الوعي بحقوق الإعاقة في النظام التعليمي الليبي. 30

تشكيل مستقبل ليبيا: التركيز على التربية المدنية | هيفاء الشاوش.
دراسة حول دور التربية المدنية في تعزيز المواطنة والمساءلة والمشاركة في الجيل القادم 32

المواطنة الرقمية: بين التحول الرقمي والوعي الفردي | سارة أوحيده.
استكشاف العلاقة بين الشمول الرقمي، الوعي الذاتي، والمشاركة الديمقراطية 35

الحكم المحلي ومستقبل الاقتصاد الليبي | عدي بن جريد .
تحليل حول دور اللامركزية في إطلاق الإمكانات الاقتصادية ومعالجة الفوارق الإقليمية 38

من تحديات المناخ إلى ولادة صوت سياسي للجيل القادم | ياسمين الأحمر .
كيف يشكّل الوعي البيئي هوية الشباب والمشاركة المدنية في ليبيا 41

الفهرس

٤ الذاكرة الثقافية والمحافظة عليها

الحفاظ على التراث الأثري والثقافي الليبي للأجيال القادمة
| سارة شنيب .
استكشاف متعمق لثروة ليبيا الأثرية وضرورة حماية المواقع التراثية وتوثيقها وسط التحديات السياسية والبيئية 45

٥ الابتكار المدني ومبادرات الشباب

التفكير التصميمي: إعادة التفكير في المشكلات وإعادة تعريف الاحتمالات
رؤى من ورش عمل ليبيا 2030 كيف مكّن التفكير التصميمي الشباب الليبي من تحويل الأفكار إلى أفعال في طرابلس وبنغازي وسبها 49

- سابا: حياة خضراء مع قطرة ماء 50
- الحركة: تطوير مهارات المهنيين الشباب في الوزارات الليبية 52
- منصة بداية: مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز الديمقراطية 54

٦ المنظورات الفنية

المؤسسة | محمود الفتحلي
تفسير فني للخيال المدني الليبي من خلال السرد البصري. 58

اتركوا لنا الوطن | د. إقبال المغربي
نص درامي يمنح صوتاً لأطفال ليبيا - صرخة شعرية من أجل السلام والوحدة وبناء الوطن بالمعرفة لا بالحرب 62

المستقبل في الصورة | سارة سحبون.
سرد بصري يلتقط الشباب والهوية والمرونة في الحياة اليومية 64

الفهرس

٦

مكان يناسبني | عبد الستار مسعود

استعارة بصرية عن الاندماج والانتماء، ترمز إلى نضال الشباب لإيجاد مكانهم في مجتمع جامد يقاوم التغيير 68

دروب النهضة | وفاء عبدالسيد

تأمل شعري في الوحدة والصمود وبعث الروح الوطنية تكريماً للأمل الدائم والقوة الجماعية لليبيين 70

٧

الاستشراف والعقد الاجتماعي الجديد

الاستبصار الاستراتيجي: ما تدين به ليبيا لشعبها | إسراء محمد.

رؤية استشرافية حول كيفية إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة من خلال المشاركة والشمول والتجديد المدني 72

البصمة والشكر والتقدير

الاعتمادات والمساهمون والشكر للشركاء والمؤلفين والشباب الذين يقفون وراء مشروع ليبيا 2030 75

١

المقدمة والرؤية

مقابلة

رالف - جوزيف طراف
السفير الألماني لدى ليبيا

© سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في ليبيا – سعادة السفير رالف-جوزيف طراف

س ١

لقد عملت في العديد من مناطق الصراع والانتقال - الأردن، وفلسطين، ولبنان، والآن ليبيا. عندما بدأت العمل في ليبيا لأول مرة، ما الانطباع الذي تركته البلاد وشعبها عليك؟ ما أوجه التشابه والاختلاف التي تراها في دور الشباب في التغيير السياسي والمجتمعي في هذه السياقات؟

ما أدهشني في ليبيا هو لطف الأشخاص الذين أتيحت لي الفرصة لمقابلتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإمكانات التي يتمتع بها هذا البلد رائعة، سواء من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجيوسياسي. إذا أُديرت هذه الموارد بشكل صحيح، فيمكن أن تساهم في استقرار البلاد وازدهار جميع سكانها.

في جميع الأماكن التي عملت فيها كدبلوماسي، كان الشباب هم من لديهم طموحات وأحلام وتطلعات - لأنفسهم ولبلدانهم - لتغيير الأمور نحو الأفضل وبناء مجتمعات أكثر إنصافًا

من المؤكد أن هناك اختلافات من حيث الأعراف المجتمعية والقواعد الثقافية. أفترض أنه لأسباب تاريخية، لم يحظَ الليبيون بالتعرض للعالم بشكل عام الذي تتوقعه بالنظر إلى الموقع الجغرافي للبلاد.

س 2

في استطلاعنا وورش العمل حول ليبيا 2030، سلَّط الضوء على شعور الشباب بالإقصاء من العمليات السياسية. ما رأيك فيما يمكن فعله لضمان سماع أصواتهم؟

من الضروري ألا يقتصر الأمر على استشارة الشباب فحسب، بل أن يكون لهم دور فعال في تشكيل مستقبل ليبيا. إنه مستقبلهم. وهذا يعني خلق مساحات آمنة ومفتوحة لمشاركتهم في المجالس البلدية والمبادرات المجتمعية والحوارات الوطنية. ليبيا بلد شاب بطبيعته، وهذا ليس تحديًا بل فرصة. إن تمكين الشباب سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا هو أفضل استثمار في استقرار البلاد.

س 3

كانت ألمانيا من الجهات المبادرَة لعملية برلين، وهي عضو في لجنة المتابعة الدولية بشأن ليبيا. كيف ترى دور الشباب الليبي والمجتمع المدني في المساهمة في هذه المنصات أو تمثيلهم فيها؟

لا يمكن أن تكون هناك عملية شاملة تمامًا بدون مساهمات الشباب والمجتمع المدني. لهذا السبب نتطلع إلى عنصر الشباب في الحوار المنظم الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

صُممت عملية برلين لدعم جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خارطة الطريق السياسية من خلال الجمع بين الجهات الفاعلة الدولية المهمة. يمكن أن يساعد ذلك في تطوير فهم مشترك للوضع في ليبيا والاتفاق على كيفية دعم ليبيا والليبيين بشكل جماعي لإعادة توحيد بلدهم، وبناء مؤسسات الدولة التي تقدم الخدمات لليبيين والمواطنين وتكون مسؤولة أمامهم. هذه العملية مستمرة، كما يتضح من اجتماعات مجموعة العمل الأخيرة هنا في ليبيا واجتماع كبار المسؤولين في يونيو من هذا العام في برلين.

منذ البداية، لم تهدف عملية برلين إلى تنسيق الجهود الدولية فحسب، بل أيضًا إلى تعزيز الملكية الليبية للعملية السياسية. وهنا يأتي الدور الحيوي للمجتمع المدني. في السنوات الأخيرة، شهدنا مشاركة متزايدة من المنظمات الليبية وشبكات الشباب والمبادرات المحلية في التعامل مع الجهات الفاعلة الدولية من خلال المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة. ونحن نرحب بشدة بهذا التطور.

س 4

كيف يضمن الاتحاد الأوروبي أن يظل الدعم الدولي لليبيا متسقًا مع الحلول التي تقودها ليبيا، بدلاً من أن يُنظر إليه على أنه مفروض من الخارج؟

يتعاون الاتحاد الأوروبي مع جميع الهيئات الليبية ذات الصلة لضمان أن يكون التواصل طريقًا ذا اتجاهين. في الاجتماع الأخير في برلين، كانت ليبيا ممثلة على طاولة المؤتمر.

يجب أن يكون استعادة قدرة ليبيا على صنع القرار السيادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز فرص الحياة العادلة للشعب الليبي، هو مستوى الطموح الجماعي. سيتعين على أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل ليبيا وخارجها السير في نفس الاتجاه. لا يمكن فرض ذلك، بل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية شاملة حقًا

س 5

ما هو الدور الذي تراه للشراكات بين الشباب الألماني والليبي في مجالات مثل التعليم والابتكار والمناخ والثقافة؟

ليبيا بلد شاب، حيث تقل أعمار حوالي 60% من سكانه عن 30 عامًا، مما يعني أن هناك إمكانات كبيرة للشراكات بين الشباب الألماني والليبي. توفر هذه الشراكات فرصًا قيّمة للتعلم المتبادل. لقد استفاد الشباب الليبي بالفعل من التجارب الثقافية المباشرة، مثل الزيارات إلى ألمانيا، حيث تفاعلوا مع أقرانهم، وشاركوا في ورش عمل، وتعرفوا على ثقافة الشباب الألماني بشكل مباشر. يمكنهم أيضًا الاستفادة من برامج التبادل الأكاديمي مثل منح DAAD والتبادلات التي ينظمها المعهد الألماني للعلاقات الثقافية الدولية. في الوقت نفسه، يمكن للشباب الألماني التعلم من الدور الملحوظ للشباب الليبي في خدمة المجتمع، مثل الكشافة، الذين ينشطون بشكل كبير في دعم المجتمعات المحلية والاستجابة لحالات الطوارئ مثل الفيضانات، كل ذلك مع الحفاظ على استقلاليتهم عن التأثيرات السياسية. كما يُظهر الشباب الليبي قوة كبيرة في الابتكار والتكنولوجيا، حيث تُظهر مجالات مثل الروبوتات إبداعهم ومهاراتهم في حل المشكلات وإمكاناتهم الريادية

من خلال المشاركة في التبادلات عبر الثقافة والتعليم والمشاركة المدنية والتكنولوجيا، لا يكتسب الشباب من كلا البلدين المهارات والخبرة فحسب، بل يبنون أيضًا التفاهم والشبكات والرؤى المشتركة لمستقبل مستدام وشامل ومبتكر. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بتوسيع هذه الشراكات لأن الاستثمار في الشباب يعني الاستثمار في مستقبل كلا بلدينا

س 6

التطلع إلى المستقبل: إذا تخيلت ليبيا في عام 2030، ما هو أملك للبلاد وجيلها الشاب؟

آمل أن تكون ليبيا بحلول عام 2030 بلدًا موحدًا ومستقرًا وآمنًا، تستمد قوتها من تنوعها وشبابها. آمل أن أرى ليبيا يكون فيها لكل شاب وشابة صوت، ويتمتعون بحرية الوصول إلى التعليم والعمل والفرص الإبداعية. يبدو هذا طموحًا للغاية، لكنني أعتقد أن ليبيا لديها القدرة على تحقيق هذه التطلعات

٢

الحوكمة والتمثيل وحقوق الإنسان

إعادة التفكير في مفهوم التمثيل وحقوق الإنسان في ليبيا

بقلم أسماء ديكنة

الصورة © روزن إيفانوف إيليي، جنود يستريحون بعد اشتباك مع القوات الحكومية، مخيّم مقاتلي التحالف المناهض للقذافي، أجدابيا - ليبيا، 7 أبريل 2011.

التمثيل وحقوق الإنسان والعقد الاجتماعي

يرتبط التمثيل الشامل والهادف ارتباطا وثيقا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. في أنظمة المحسوبية القبلية، غالبا ما يكون التمثيل غير رسمي وفعال، مما يرسخ عدم المساواة ويقوض المبادئ الأساسية للعدالة والمواطنة. تكمن مسألة من يمثل من وكيف يحكم الناس في صميم العقد الاجتماعي - وهو اتفاق ضمني بين المواطنين والدولة يحدد الحقوق والالتزامات والشرعية.

في الدول المستقرة، يعمل التمثيل كآلية للمساءلة والمفاوضة الجماعية، مما يسمح للمجتمعات بترجمة المصالح المشتركة إلى سلطة سياسية. ولكن في الدول الهشة، يصبح التمثيل عملة للقوة والشرعية، ويوفر الوصول إلى الموارد والحماية والاعتراف. وهي تتحول من كونه ضمانا مؤسسيا للحقوق إلى صفقة توزيع هشة. في هذا السياق، يخصص التمثيل في كثير من الأحيان، ويصبح مدفوعًا بالمكاسب الشخصية أو الجماعية بدلًا من الصالح العام. وكما تلاحظ إيرين ماكاندلس ، "التمثيل الشامل ليس مثاليا ديمقراطيا فقط، ولكنه شرط مسبق للسلام المستدام وإعمال حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد الصراع".

يمكن تمييز نوعين رئيسيين من التمثيل. يحكم التمثيل الأفقي - مثل تمثيل القبائل والأقليات - العلاقات بين الفئات الاجتماعية ويضمن التوازن التوزيعي والاستقرار فيما بينها. من ناحية أخرى، يتعلق التمثيل الرأسي بالشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة (PWDs). إنه يتقاطع مع الفئات الاجتماعية، ويعطي صوتا لأولئك المهمشين هيكليا داخل جميع المجتمعات. في حين أن الشمول الأفقي يحمي التوازن والاستقرار، فإن الإدماج الرأسي يؤسس للأسس الأخلاقية للعقد الاجتماعي، ويحوله من اتفاق بين الجهات الفاعلة القوية إلى ميثاق ضمني بين الدولة والمواطنين كأصحاب حقوق.

ممارسات التمثيل في ليبيا

أظهرت ممارسات التمثيل في ليبيا منذ عام 2011 تقدما وقيودا. وأدخلت قوانين الانتخابات بعد الثورة حصصا للنساء في الانتخابات التشريعية الوطنية والمجالس البلدية. كما أدّى الدفع المستمر من أجل مشاركة أكبر للشباب في المناصب التنفيذية على الجهات الفاعلة السياسية للنظر في أشكال رأسية من الإدماج.

وفي الانتخابات البلدية الأخيرة في طرابلس، انتخبت أربع نساء لعضوية المجلس، متجاوزات الكوتا الحالية البالغة مقعدا واحدا. وبالمثل، فإن انتخاب النساء في المجالس لأول مرة خلال الجولة الثانية، مثل زليتن، يشير إلى تحول ثقافي واهتمام متزايد بالمشاركة العامة. كما أسهم تعيين النساء في مناصب وزارية رفيعة المستوى، مثل وزارتي العدل والخارجية، في حدوث تحول تدريجي في النظرة العامة. كما سلط الضوء على أن تمثيل المرأة غالبا ما يتم استخدامه كأداة، مما يؤدي إلى ظهور ما تسميه نادجي العلي "نسوية الدولة بلا حقوق". يشبه هذا النهج الرمزي لمشاركة النساء والشباب في ليبيا التمثيل دون نفوذ، حيث يعمل الإدماج على إضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة السياسية في نظر الجهات الفاعلة المحلية والدولية دون إعادة توزيع سلطة صنع القرار أو تحسين حقوق الفئات الاجتماعية.

ولا توجد حصص رسمية لتمثيل الشباب على المستويين التشريعي أو التنفيذي، على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعت باستمرار إلى تخصيص حصة للشباب بنسبة 30 في المائة في الأدوار التنفيذية، وكان آخرها خلال الملتقى السياسي الليبي (LPDF). وأنشئت مكاتب "الشباب" في البلديات والوزارات، وحصلت وزارة مخصصة للشباب والرياضة على دعم كبار المسؤولين. وفي حين تم انتخاب المزيد من الشباب في جولات بلدية متتالية، مما يشير إلى تغيير ثقافي، فإن المشاركة الهادفة في صنع القرار الوطني لا تزال محدودة. ومع ذلك، يواصل الشباب قيادة الحركات الشعبية، وقيادة حركات اجتماعية مهمة تطالب بتحسين الحوكمة في ليبيا. وكما هو الحال بالنسبة للمرأة، غالبا ما يظل تمثيل الشباب رمزيا، ويفتقر إلى آليات تقاسم السلطة وصنع القرار.

من ناحية أخرى، أدى الافتقار إلى آليات رسمية ومنظمة لإشراك مختلف الأقليات والمجموعات القبلية إلى عقد اجتماعي يتم التفاوض عليه من خلال شبكات الولاء بدلا من مؤسسات القانون. ولا تزال المجموعات العرقية الأمازيغية والتبو تدعو إلى زيادة التمثيل السياسي وزيادة الاعتراف السياسي واللغوي والثقافي، بما في ذلك الاعتراف باللغتين الأمازيغية والتبو كلغتين رسميتين. لا يعمل التمثيل هنا كآلية للعدالة، بل كنقطة دخول إلى نظام المحسوبية حيث يتم التوسط والمساومة على الوصول إلى موارد الدولة باستمرار. تقدم ديناميكيات التمثيل هذه كتل هوية مختلفة (قبلية وعرقية وإقليمية) على أنها تتنافس باستمرار وتنزع الشرعية عن العقد الاجتماعي. في هذه الحالة، لم تعد الدولة أو المواطنون ينظرون إلى حقوق الإنسان المتساوية كمبدأ عالمي، بل مشروطة بتمثيل الفرد داخل شبكات السلطة

يقودنا هذا إلى طرح سؤال: كيف يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على الشمولية والتمثيل العادل في نظام يكون فيه التمثيل مرادفا للسلطة والامتياز؟ وكيف يمكن أن يصبح التمثيل عادلا حقا؟

تحويل التمثيل في ليبيا

التمثيل الهادف يغير كيفية ممارسة السلطة وليس فقط من يمارسها. يبدأ بفرض ضمانات قانونية وسياسية، والاستمرار في الدعوة إلى التمثيل القائم على الكفاءة والإنصاف وليس فقط الهوية، والعمل من أجل تحول ثقافي وصياغة عقد اجتماعي جديد يتيح تمثيلا هادفا. يمكن للمجتمع أن يكون "تمثيليا" ولا يزال غير عادل إذا كان التمثيل يعكس فقط أوجه عدم المساواة القائمة. يعيد الشمول الحقيقي تعريف كيفية عمل الطاقة.

تتمثل الخطوة الأولى في ضمان ألا ينظر إلى التمثيل على أنه امتياز شخصي أو قبلي، بل كحق والتزام رسمي للدولة. يجب أن تجمع الآليات القانونية للانتخابات والتعيينات بين الإدماج القائم على الهوية والاختيار القائم على الجدارة. يمكن للنماذج الهجينة التي تربط الحصص بتفويضات واضحة لصنع القرار والقواعد الانتخابية الشفافة أن تعزز الكفاءة والمساءلة. جمعت التجربة الأردنية في الإصلاحات الانتخابية بين الحصص للنساء والأقليات والتغييرات من أنظمة انتخابية أغلبية إلى أنظمة انتخابية مختلطة. هدفت هذه الجهود إلى إعادة تقويم التوازن السياسي من النخب الطائفية والقبلية نحو نظام أكثر تعددية، وبالتالي إعادة تشكيل ديناميكيات السلطة. وبالمثل، في تونس، أثبتت قوانين المساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية وتناوب الرجال والنساء في قوائم التصويت نجاحها في تحسين تمثيل المرأة.

ومع ذلك، لضمان ألا يؤدي ذلك إلى فرصة رمزية، من الضروري أن تقترن هذه الآليات القانونية بمسارات منظمة ورأسية للنساء والشباب للمشاركة بما يتجاوز الأدوار الرمزية. ومن شأن تحويل مكاتب "الشباب" و"النساء"، التي لا يعمل بها في كثير من الأحيان نساء وشباب، إلى مجالس شبابية ومجالس قيادة نسائية في المجالس البلدية والوزارات المختلفة على حد سواء إضفاء الطابع المؤسسي على التمثيل الرأسي. يجب أن يكون لهذه الهيئات اختصاصات واضحة (TORs) وكفاءات محددة وآليات رقابة لمراقبة الشمولية وإعمال الحقوق.

وإضفاء الطابع المؤسسي على الإدماج الأفقي أمر حيوي بنفس القدر. توضح التجربة المغربية كيف يمكن للاعتراف الدستوري الاستباقي بالحقوق اللغوية والثقافية للأقليات (الأمازيغية) أن يساعد في تعزيز العقد الاجتماعي وتخفيف التوترات وضمان المشاركة الواسعة للمناطق الريفية المهمشة. في كل من الجزائر والمغرب، مهد الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ الطريق لرؤية جديدة لدولة تعددية وشاملة وقائمة على الحقوق، وعزز شرعية السلطة المركزية.

اللامركزية ركيزة أساسية أخرى. في ليبيا، أعاقت جهود اللامركزية بسبب عدم وضوح الكفاءات، والمقاومة المركزية لتفويض السلطة، ونقص الموارد في المجالس البلدية. يمكن أن يؤدي إضفاء الطابع الدستوري على اللامركزية إلى معالجة هذه الحواجز. يمكن أن يؤدي تفعيل المحافظة (المجالس الإقليمية) وتعزيز المجالس الاستشارية - المسموح بها بالفعل بموجب القانون 59 بشأن الإدارة اللامركزية - إلى خلق مساحات تشاركية تربط الحكم المحلي بالسياسة الوطنية. ولكي ينجح ذلك، يجب أن يكون للمجالس الاستشارية ولايات واضحة، متميزة عن وظائف المصالحة، لضمان أن يكون التمثيل شاملا وفعالا على حد سواء.

التغيير الثقافي هو حجر الأساس لعقد اجتماعي عادل. لقد رأينا كيف ساعدت المبادرات السابقة في تحويل الرأي العام نحو زيادة تمثيل المرأة في السياسة في ليبيا. التعليم عامل رئيسي في تشكيل ثقافة مدنية للتمثيل القائم على الحقوق. كما أن وسائل الإعلام حاسمة في تغيير السرد لتسليط الضوء على القيادات النسائية والشباب كعوامل حاسمة للتغيير وتشجيع المشاركة الشاملة في جميع المجالات.

ملاحظات ختامية

تتطلب إعادة التفكير في التمثيل في ليبيا أن نتجاوز الرمزية ونظام المحسوبية الهش، نحو مشاركة سياسية مؤسسية قائمة على الحقوق. تستغرق عمليات الإصلاح والتغييرات الثقافية وقتا، لكن التجارب من الأردن وتونس والمغرب وغيرها تثبت أنه عندما يكون الإدماج جزءا لا يتجزأ من الضمانات القانونية والدستورية، إلى جانب الجهود المبذولة لتغيير الثقافة المدنية، فإنه يعزز العقد الاجتماعي ويحسن الحوكمة. إن المجتمع العادل الذي يدعم حقوق الإنسان هو المجتمع القادر على إشراك مواطنيه بشكل هادف عبر مختلف الفئات الاجتماعية، وبقدرات مختلفة. إنه مجتمع يقوم على سيادة القانون وليس على حكم القلة.

المصـــادر

(1) Chabal, P., & Daloz, J.-P. (1999). *Africa Works: Disorder as Political Instrument*. Indiana University Press.

(2) Rousseau, J.-J. (1762). *The Social Contract*.

(3) Locke, J. (1689/1980). *Two treatises of government* (P. Laslett, Ed.). Cambridge University Press. (Original work published 1689)

(4) Vandewalle, D. (2012). *A History of Modern Libya* (2nd ed.). Cambridge University Press.

(5) McCandless, E. (2018). *Reconceptualising the Social Contract in Transitions from Conflict: Building Resilience, Building Peace*. United Nations University Centre for Policy Research.

(6) Wolkenstein, F., & Wratil, C. (2020, October 12). *Multidimensional representation*. American Journal of Political Science.
https://ajps.org/2020/10/12/multidimensional-representation/

(7) Peaceful Change initiative. (2023, September 14). Increasing the visibility of Libyan women in politics. Peaceful Change initiative. https://peacefulchange.org/visibility-of-libyan-women-in-politics/

(8) Findell-Aghnatios, A. (2021, October 7). *The role of women in the Libyan government: An interview with Hajer Sharief*. Arab Reform Initiative. https://www.arab-reform.net/publication/the-role-of-women-in-the-libyan-government-an-interview-with-hajer-sharief/

(9) Al-Ali, N. (2017). *Gender, Governance and the State in the Arab World*. Zed Books.

(10) *Social Dynamics in Libya and the Importance of the Tribal Factor*. Regional Programme Political Dialogue South Mediterranean (PolDiMed). https://www.kas.de/en/web/poldimed/veranstaltungsberichte/detail/-/content/social-dynamics-in-libya-and-the-importance-of-the-tribal-factor

(11) Al-Hamzeh Al-Shadeedi & Nancy Ezzeddine. (2019, February). *Libyan Tribes in the Shadows of War and Peace*. Clingendael Institute, CRU Policy Brief. https://www.clingendael.org/sites/default/files/2019-02/PB_Tribalism.pdf

(12) Libya Observer. (2025, August 24). *Libya's Amazigh demand greater political representation*. https://libyaobserver.ly/news/libyas-amazigh-demand-greater-political-representation

(13) United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2025, August 27). *Tebu group calls for stronger representation and rights in Libya's political process*. https://unsmil.unmissions.org/tebu-group-calls-stronger-representation-and-rights-libya%E2%80%99s-political-process

(14) V Vandewalle, D. (2012). *A History of Modern Libya* (2nd ed.). Cambridge University Press.

(15) Lacher, W. (2019). *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict*. I.B. Tauris.

(16) Cramer, C. (2006). *Inequality and conflict: A review of the literature*. United Nations Research Institute for Social Development

(17) Kruse III, J. E. (2013). *Amazigh-state relations in Morocco and Algeria* (Master's thesis). Naval Postgraduate School.
https://calhoun.nps.edu/handle/10945/34692

نبذة

أسماء ديكنة باحثة ليبية وخبيرة في السياسات العامة متخصصة في الحوكمة والعدالة الانتقالية ومشاركة المجتمع المدني. نشرت العديد من التقارير وأوراق السياسات حول المجتمع المدني والأطر القانونية وحقوق الإنسان، وأدارت سابقًا برامج الديمقراطية وسيادة القانون في ليبيا وتونس.

http://linkedin.com/in/asma-dekna

ثمن التشرذم: لماذا تُعدّ وحدة ليبيا أساس قوتها الدولية

بقلم: محمد قاجوم

الصورة © كيرا هوفمان، لجنة المتابعة الدولية بشأن ليبيا في برلين

بعد أكثر من عقد على الثورة، ما تزال ليبيا بلداً منقسماً، .ليس جغرافياً فقط، بل منقسماً في الهوية والحُكم والتجربة المعيشية أيضاً. الخط الذي كان يفصل بين الشرق والغرب قد تصلب إلى نظامين مختلفين للحكم وواقعين اجتماعيين متميزين، خاصة بالنسبة للشباب الذين نشأوا في ظل هذا الانقسام. تكلفة هذا التجزئة ليست مجردة. إنه التآكل البطيء لقدرة ليبيا على العمل كدولة متماسكة، والسعي وراء المصالح الوطنية في الخارج، وتقديم رؤية مشتركة لمواطنيها للمستقبل.

لا يمكن لليبيا أن تستعيد قوتها ومكانتها الدولية ما لم يتفق الليبيون على أسس فنّ الحكم. من دون توافق حول من يحكم، وكيف تُمارس السلطة، وأي المؤسسات تعبّر عن صوت الأمة، تصبح كل محاولة للمشاركة الأجنبية ممارسة في التناقض. يصل الدبلوماسيون إلى طرابلس أو بنغازي غير متأكدين من الحكومة التي تمثل ليبيا حقا، ويتردد الشركاء الدوليون في الاستثمار أو التعاون مع دولة لا يمكنها ضمان الاستمرارية أو المساءلة.

لا يتم تعريف هذا التجزئة فقط من خلال الانقسام بين الشرق والغرب. داخل كل معسكر، ظهرت مراكز قوة متنافسة، أُحيلت الاتصالات مع العالم الخارجي تدريجياً من مؤسسات الدولة الرسمية إلى أفراد نافذين وشبكاتهم الخاصة من الوسطاء. وقد أدت هذه الديناميكية إلى تهميش الدبلوماسيين المحترفين في ليبيا، الذين كانوا في يوم من الأيام بمثابة الواجهة المهنية للبلاد مع العالم. وصل الوضع إلى نقطة الانهيار مؤخرا عندما نظم موظفو وزارة الخارجية في طرابلس إضرابا احتجاجا على التدخل غير الخاضع للرقابة من قبل شخصيات غير منتخبة في العمل اليومي للوزارة. تسلط هذه التطورات الضوء على أن التشرذم قد تغلغل في نسيج الحكم ذاته، مما أضعف قدرة ليبيا على إشراك المجتمع الدولي من خلال قنوات شرعية وخاضعة للمساءلة.

نظامان، حقيقتان

في ليبيا اليوم، تتبع الإدارة العامة والتشريعات وحتى التعليم منطقا مختلفا اعتمادا على المكان الذي يعيش فيه المرء. نشأ جيل من الشباب الليبي داخل واقعين متوازيين، لكلٍّ منهما روايته الخاصة عن الشرعية والظلم. هذه الانقسامات ليست سياسية فقط. هم نفسيون. إنهم يشكلون كيف يتخيل الناس بلدهم ومكانهم فيه.

كما سمح التشرذم لهياكل السلطة المحلية بترسيخ نفسها. تستخدم السلطات المتنافسة الانقسام كغطاء لقمع المعارضة. وتعد الحملة ضد المجتمع المدني في السنوات الأخيرة واحدة من أوضح نتائج هذه البيئة. تم إسكات المنظمات التي كانت تربط الليبيين بشركاء دوليين أو تقييدها بحجة الأمن القومي. شخصيا، بصفتي شخصا نشطا في المساحات المدنية، شاهدت الانكماش المطرد لهذه المساحة - كيف أن أنظمة التسجيل والاعتقالات التعسفية والتشهير العلني قد ثبطت الكثيرين عن التحدث علنا. لم يشل هذا التراجع المبادرات المجتمعية فقط. كما أنها أحبطت النخب الفكرية والمدنية في البلاد من الوصول إلى العالم للحصول على الدعم بشكل فعال، وقطع الجسر نفسه الذي يمكن للمجتمع الليبي من خلاله أن يفسر نفسه ويسعى إلى التضامن.

تم عكس التقدم الضئيل الذي تم إحرازه في العقد الماضي فيما يتعلق بالحرية السياسية. المأساة هي أن ليبيا كان لديها ذات يوم شبكة نابضة بالحياة من المفكرين والنشطاء والمهنيين القادرين على ترجمة التطلعات المحلية إلى لغة عالمية. خنق التجزئة هذا الجسر.

الوحدة كسيادة

في العلاقات الدولية، الوحدة ليست مجرّد طموح أخلاقي، بل هي أصلٌ استراتيجيّ. تتحدث الدولةً الموحدة بصوت واحد، وتتفاوض بمصداقية، وتحظى بالاحترام. من ناحية أخرى، يضاعف التجزئة التبعيات. يسعى كل جانب إلى حلفاء خارجيين للبقاء على قيد الحياة، ويدعو إلى التدخل بدلا من الشراكة. سمح عجز ليبيا عن توطيد سلطتها للقوى الأجنبية بالتعامل معها ليس كنظير سيادي، ولكن كساحة نفوذ.

يمتد هذا التشرذم إلى ما وراء حدود ليبيا، ويشكل كيفية تفاعل العالم مع البلاد نفسها. حتى على المستوى الدولي، تعكس الانقسامات بين الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية الانقسامات داخل ليبيا، كل منها يدعم أطرافا أو روايات أو مصالح مختلفة. ومع ذلك، وفي خضم هذا التعقيد، جاءت اللحظات الوحيدة من التقدم الحقيقي من خلال المبادرات التي يقودها شركاء دوليون محايدون يتمتعون بنفوذ دبلوماسي ذي مصداقية. يعد دور ألمانيا في إطلاق عملية برلين مثالا واضحا: من خلال جمع أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين في عام 2020، ساعدت في إنهاء هجوم طرابلس وإحياء المسار السياسي في ليبيا. وتذكرنا هذه الجهود بأن الحياد، عندما يقترن بالتزام حقيقي، يمكن أن يخلق فرصا للحوار حيث فشلت القوة والحزبية.

إذا توحد ليبيا غدا، فستظهر ثلاث فرص فورية. أولا، يمكن أخيرا معالجة سياسة الهجرة من خلال **التنسيق السيادي** مع الشركاء الأفارقة والأوروبيين على حد سواء - التحول من إدارة الأزمات إلى الاستراتيجية التفاوضية. ثانيا، يمكن تحقيق الاستقرار في قطاع النفط، الذي يعاني اليوم من الرقابة المنقسمة والإغلاق المسيس، وفتحه على الاستثمار الشفاف.

ثالثا، ستستعيد ليبيا التماسك الدبلوماسي اللازم **لبدء مفاوضات صارمة مع الدول التي تتدخل عسكريا** على أراضيها، سعيا إلى انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. وبالتالي فإن الوحدة هي أساس السيادة. بدونها، يكون العلم رمزيا. معها، تصبح عاصمة سياسية.

إعادة التفكير في إدماج الشباب

غالبا ما تتعامل المناقشات حول مشاركة الشباب مع الشباب كمجموعة ضعيفة يجب رعايتها من خلال عمليات الاندماج الطويلة - تقديم الحصص أو التدريب أو مجالس الشباب الموجودة بالتوازي مع هيئات صنع القرار. رغم النوايا الحسنة، يُقلِّل هذا النهج من دور الشباب بحصرهم في فئةٍ عمرية، بدل الاعتراف بهم كمصدرٍ للطاقة والإبداع.

الإدماج الحقيقي لا يعني انتظار الدعوة؛ إنه يعني **دخول**

الساحة بشروطنا الخاصة. يجب ألا يطمح الشباب الليبي إلى "الاندماج" في الهياكل القديمة، بل يجب عليهم إعادة تشكيل تلك الهياكل تماما. يبدأ هذا بالتركيز بشكل أقل على العمر وأكثر على القدرة والمبادرة والمصداقية. في جميع أنحاء البلاد، هناك بالفعل مجموعات شبابية ومجموعات بحثية ومبادرات مجتمعية تثبت أن الكفاءة، وليس الأقدمية، هي المؤهل الحقيقي للقيادة.

المبادئ والمفاهيم الخاطئة

هناك ثلاثة مبادئ يجب أن تحافظ عليها أي مصالحة وطنية: السيادة، والقيادة المدنية، واللامركزية. تضمن السيادة اتخاذ قرارات ليبيا في طرابلس وبنغازي وصباحا وطبرق، وليس في العواصم الأجنبية. تضمن القيادة المدنية بقاء الأسلحة تحت المؤسسات، وليس الأفراد. تمنع اللامركزية الوحدة من أن تصبح شكلا آخر من أشكال هيمنة منطقة على المناطق الأخرى.

أعظم أسطورة حول الوحدة الليبية هي أننا يجب أن نكون جميعا متشابهين لنبقى دولة واحدة. في الواقع، الوحدة لا تمحو التنوع - إنها تنظمه. لطالما جاءت قوة ليبيا من فسيفساء المناطق والقبائل والثقافات. وينبغي أن يكون هدفنا مواءمتها في إطار مشترك، وليس تخفيف خلافاتهما.

رؤية لعام 2030

إذا نجحت ليبيا في تحقيق وحدة حقيقية، يظهر أفق مختلف. بحلول عام 2030، يمكن أن تصبح ليبيا دولة ذات مصادر دخل متنوعة، حيث لم تعد عائدات النفط هي المقياس الوحيد للثروة، يمكن أن تكون دولةً تُنصف مناطقها جميعاً في توزيع الموارد الوطنية، مما يقلل من الاستياء وضغوط الهجرة الداخلية. يمكن لليبيا الموحدة أن تستعيد أخيرا دورها كلاعب محترم - جسر بين إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي - تشارك بثقة في الحوارات الإقليمية حول الهجرة والمناخ والتجارة. قبل كل شيء، ستكون ليبيا حيث يرى الشباب الخدمة العامة والابتكار على أنهما وطنيان وليس ساذجا.

الدعوة إلى العمل

للوصول إلى هذا الأفق، لكل ممثل دور.

- **يجب على الشباب** أن يتحدثوا بشجاعة أخلاقية، وأن يدعوا أولئك الذين يراهنون على مستقبل الأمة، ويرفضون السخرية، ويظهرون من خلال عملهم أن النزاهة لا تزال قيمة سياسية. ومع ذلك، يجب على الشباب أيضا أن يدركوا الطرق التي نجحت بها النخبة الحاكمة في تحريضهم ضد بعضهم البعض - أحيانا من خلال النزاع المسلح، وأحيانا أخرى من خلال الحروب الثقافية المتخفية في شكل معارك أخلاقية. في السنوات الأخيرة، تم استخدام الشباب كأدوات لمهاجمة المجتمع المدني بحجة "الحفاظ على ثقافتنا"، بينما استمر أولئك الذين يتذرعون بهذا الخطاب في استنزاف شريان الحياة لأمتنا. وبالتالي، فإن أول عمل للمقاومة هو رفض هذا التلاعب، وإعادة بناء الثقة فيما بينهما، واستعادة الشعور بالهدف المشترك الذي يوحد الجيل الجديد في ليبيا.
- **يجب على القادة السياسيين** إعادة اكتشاف مفهوم المجد - وضع شرف إعادة بناء ليبيا فوق المكاسب قصيرة الأجل للسلطة الفئوية. صحيح أنه بعد أربعة عقود من حكم معمر القذافي، تركت ليبيا مع فراغ عميق من القيادة الحقيقية. لكن هذا الإرث التاريخي لا يمكن أن يكون ذريعة للأهوال التي تلت ذلك. لقد تميزت حقبة ما بعد القذافي بالغياب المقلق للاحترام والمحبة من قبل حكامنا تجاه الأمة. القيادة، في جوهرها، هي عمل خدمة وتواضع - صفات يجب أن يعود ذلك إذا أرادت ليبيا أن يكون لها أي مستقبل يستحق الإيمان به.
- **يجب على المجتمع الدولي** مواجهة تواطؤه في ليبيا التشرذم ودعم الليبيين لاستعادة السيادة الكاملة بدلا من إدامة التبعية من خلال الشراكات المنقسمة. مسؤوليتها ليست أخلاقية فحسب، بل تاريخية. كان التدخل خلال ثورة 2011 - الذي تم تحت ستار حماية حقوق الإنسان - غير محسوب، وترك ليبيا دون الضمانات المؤسسية اللازمة للحفاظ على السلام. شهدت السنوات التي تلت ذلك انتهاكات أسوأ بكثير من تلك التي سعى التدخل إلى منعها، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى مشاركة دولية أكثر مسؤولية واتساقا ترتكز على بناء الدولة، وليس كسر الدولة.

نبذة

محمد قاجوم باحث في العلوم السياسية ومسؤول عن بناء السلام، يتمتع بخبرة في الحوكمة والبحث والتنمية المجتمعية. يركّز عمله على إشراك الشباب وتحويل النزاعات وتعزيز المشاركة المدنية في مختلف مناطق ليبيا.

http://linkedin.com/in/mohammed-qajoum-9140551a1

بين الإحباط والأمل: الانتخابات في ليبيا ومسار الجهود المدنية نحو استعادة الثقة

بقلم محمد كنديز

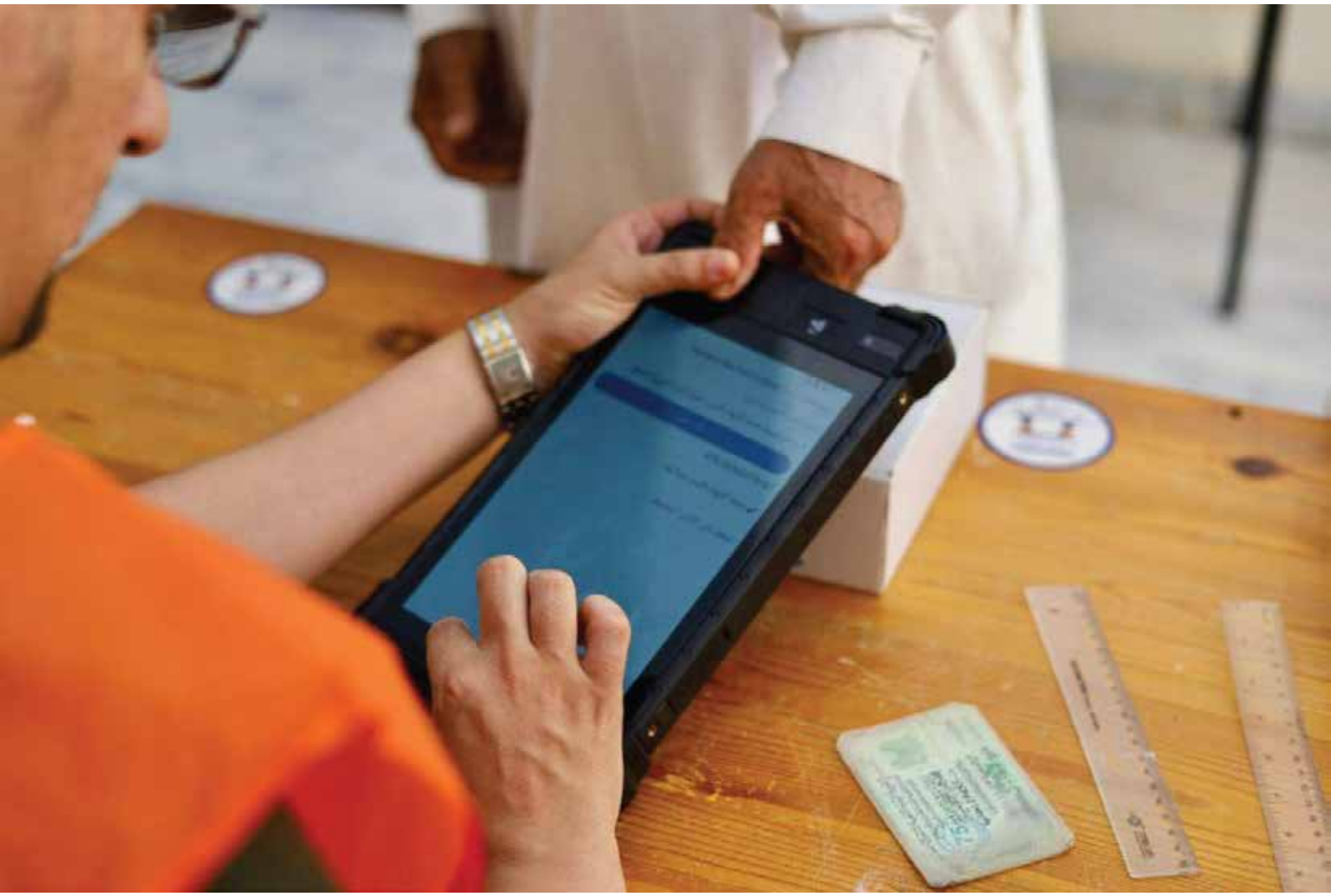

الصور © المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC)

بين صناديق البلديات المفتوحة وصناديق وبعد كل الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة وحالة الفوضى التي شهدها البلد منذ مطلع عام 2011، وبالرغم من كل ما حدث، لا تزال كلمة «الانتخابات» متداولة في الشارع الليبي حتى هذه اللحظة.

حيث لم يقتصر تداول الكلمة على الجانب النظري فحسب، بل وفي ظل الظروف الراهنة للبلد، وصل الليبيون اليوم إلى الولاية الثالثة لانتخابات المجالس

البلدية التي تُجرى حاليًا على مراحل مختلفة، حيث تشمل كل مرحلة مجموعة من البلديات تُقام فيها الانتخابات بشكل متزامن، لتستبدل على إثرها المجالس البلدية السابقة منتهية الولاية بمجالس جديدة منتخبة.

ويرجع تاريخ الانتخابات البلدية في ليبيا بعد الثورة مع أول ولاية في نوفمبر 2013، وشملت المرحلة الأولى نحو 102 بلدية. وقد استمرت مجالس الولاية الأولى مدة أطول من الفترة المحددة بسبب الانقسامات السياسة والنزاعات المسلحة، قبل أن يعاد فتح ملف الانتخابات المحلية عام 2019 لتبدأ الولاية الثانية للمجالس البلدية، حيث بدأت الانتخابات في مارس 2019 في مجموعة من البلديات، وتوسعت لاحقًا على مراحل خلال عامي 2020 و2021.

ورغم استمرار عجلة الانتخابات البلدية في التحرك بواقع مليء بالتحديات والعراقيل، صارت الانتخابات السياسية بمثابة حلم بعيد المنال، خصوصا في ظل شبح وكابوس الانقسام العسكري والسياسي الذي تجاوز استمراره عقدا من الزمن.

البلديات كمدرسة للديمقراطية وطنيا

رغم العديد من حملات تثقيف الناخبين ومشاريع التحول الديمقراطي التي أطلقتها المنظمات الوطنية والدولية، لا يزال كثيرون يجدون صعوبة في التفريق بين الانتخابات البلدية ذات الطبيعة الخدمية والانتخابات البرلمانية والرئاسية ذات الطابع السياسي الذي يتسم بنوع من التعقيد.

صعوبة التفريق والخلط بين الانتخابات البلدية والسياسة، كانت من أسباب عزوف بعض الفئات عن المشاركة ظنًا منهم أن كل انتخابات هي فاشلة وغير مجدية، أو إلى توقعات غير واقعية من المجالس البلدية لحل مشاكل سياسية لا تقع ضمن نطاق صلاحياتها.

ويعكس هذا التحدي الحاجة المستمرة لمزيد من حملات التوعية والتثقيف للمواطنين حول طبيعة الانتخابات وأهدافها المختلفة، حتى لا تختلط الأمور في ذهن المواطن بين خدمة حياته اليومية وبين صراع القوى السياسية على السلطة في البلد.

ومع استمرار عجلة الانتخابات البلدية في التحرك حيث بدأت أواخر نوفمبر سنة 2024، المرحلة الأولى من الولاية الثالثة لانتخابات المجالس البلدية وشملت 58 بلدية، تلتها منتصف سنة 2025 المرحلة الثانية لتشمل 51 بلدية إضافية، ليصل مجموع البلديات التي شملتها العملية أكثر من مئة بلدية من أصل 143. في مختلف ربوع ليبيا.

وقد بلغ عدد المسجلين في هذه الدورة نحو 380 ألف ناخب، فيما بلغ عدد المرشحين أكثر من 3200 مرشح ومرشحة، مع نسبة مشاركة نسائية بلغت حوالي 17 بالمئة حتى الآن، وتظل هذه الانتخابات علامة مهمة على الاستمرارية في ممارسة حق المشاركة المحلية، وتتيح فرصة حقيقية لتجربة اللامركزية، حيث يتعلم المواطنون، وخاصة الشباب، كيفية اختيار ممثليهم ومراقبة أدائهم، وهو ما يشكّل قاعدة ثقافية ديمقراطية محتملة لبناء دولة قوية على المدى الطويل. كما تحمل الانتخابات البلدية مؤشرات إيجابية على إمكانية إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، إذا ما تم دعمها بالموارد اللازمة، وتعزيز الشفافية، وتمكين المجالس من أداء مهامها.

وفي خضم كل العراقيل، بين نقص التمويل، وتأخر المراكز الانتخابية في بعض المناطق، والتحديات الأمنية التي أدت إلى تأجيل الاقتراع في بعض البلديات، تظل الانتخابات البلدية نافذة صغيرة للأمل، وفرصة للمواطنين لإحياء الإيمان بالمشاركة السلمية في الشأن العام المحلي، لتذكّر الجميع أن تحكيم صناديق الاقتراع ممكن ولو بعد حين.

ذاكرة الاقتراع: كيف شكلت التجارب الماضية وعي الليبيين؟

على مدى أكثر من عقد من التجارب الانتخابية، تراكم لدى الليبيين رصيد من الخبرات عن الديمقراطية، وبالرغم أن الكثير منها مؤلم، لكنه في مجمله شكّل ملامح وعي جديد تجاه فكرة المشاركة الديمقراطية. فالانتخابات، مُنذ أول تجربة وطنية عام 2012 وحتى محاولات إعادة تنظيمها في السنوات الأخيرة، لم تكن مجرد محطات سياسية عابرة، بل كانت مرآةً لمزاج المجتمع وتطور مؤسساته، وللعلاقة المتقلبة بين المواطن والدولة.

من داخل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، برزت صورة مغايرة لما يتخيله كثيرون. فبعيدًا عن المشهد السياسي المليء بالجدل، يوجد عمل ميداني واسع يتمثل في إعداد أدلة تدريبية دقيقة، إلى تطوير آليات العدّ والفرز ونماذج التحقق، كانت هناك محاولات جادة لتأسيس تقاليد إدارية راسخة، رغم ضعف البنية التحتية وقلة الموارد.

لكن ذاكرة الاقتراع لا تُبنى داخل المؤسسات فقط. فالأحزاب السياسية، التي وجدت نفسها فجأة في فضاء ديمقراطي لم يعتد عليه الناس، حملت عبء التأسيس في مجتمع لم يشفَ بعد من مقولة «من تحزّب خان». في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، حيث طغت حينها الانتماءات القبلية على التجربة الوليدة، وتداخلت الحساسيات الجهوية مع المنافسة السياسية، مما جعل صناديق الاقتراع تعكس أحيانًا خريطة النفوذ الاجتماعي أكثر مما تعكس إرادة سياسية واعية. ومع تعثّر المؤتمر الوطني في تحقيق تطلعات الناس، بدأت الموجة الأولى من الخيبة الانتخابية، حيث فقدت فئات واسعة إيمانها بالعملية الديمقراطية، واعتبرها آخرون ترفاً لا يتناسب مع واقع الانقسام والفوضى.

وفي انتخابات 2014، تكرّست هذه الخيبة بالعنف والتهديد والعرقلة، خاصة في مدن مثل درنة التي شهدت إيقافًا قسريًا للعملية الانتخابية. هنا دخلت البلاد مرحلة الشك، ليس فقط في جدوى الانتخابات، بل في شرعيتها نفسها، بعد أن وُصمت من قبل بعض التيارات الدينية بأنها خروج عن الثوابت أو "كفر بالدين". ومن رحم هذا الصدام بين الفكرة والواقع، وُلد شعور عام بالتيه السياسي، جعل المواطن البسيط أكثر حذرًا وأقل اندفاعًا تجاه صناديق الاقتراع.

أما المجتمع المدني، الذي ظهر كفاعل جديد بعد 2011، فقد حاول أن يكون صوتًا ثالثًا بين المفوضية والأحزاب. من خلال برامج التوعية والمراقبة، سعى لتقريب الفكرة الديمقراطية من حياة الناس، لكنه اصطدم بنقص المعلومات وضعف الشفافية. الإعلام الذي كان يفترض أن يكون أداة تنوير، تحوّل أحيانًا إلى مصدر للتضليل، مما زاد الهوة بين المواطن والمعلومة، وأضعف الثقة في كل ما يصدر من مؤسسات الدولة أو الفاعلين السياسيين.

كما واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات في الرقابة على الانتخابات، سواء بسبب قلة المراقبين أو ضعف التنسيق، ما جعل عملية الرصد محدودة التأثير رغم النوايا الجيدة.

ورغم كل تلك الإخفاقات، لم تكن التجربة خالية من المكاسب. فقد اكتسبت المفوضية خبرة إدارية، وبدأت الأحزاب تُدرك أهمية الانفتاح على الشباب والنساء، فيما تعلّم المواطن، ولو على نحوٍ تدريجي، أن المشاركة في الانتخابات ليست حدثًا موسميًا، بل ثقافة ومسؤولية.

الوصاية والاقتراع: بين الدعم الدولي واستعادة القرار الوطني

بينما تتواصل الانتخابات البلدية في مختلف المدن الليبية في محاولةٍ لترميم الإيمان بفكرة الاقتراع، تقف البلاد أمام سؤال محير: ما الذي سيجعل الانتخابات الوطنية مختلفة عن تلك التي فشلت في ديسمبر 2021؟

فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت العملية الانتخابية في ليبيا مجالًا تتقاطع فيه الإرادة المحلية مع الرهانات الدولية، بين رغبة الليبيين في تجديد شرعية مؤسساتهم، ورغبة القوى الكبرى والبعثة الأممية في ضمان انتقال سياسي "آمن" لا يهدد مصالحها أو يعيد البلاد إلى الفوضى.

رغم أن المجتمع الدولي كان شريكًا أساسيًا في دعم العملية الانتخابية في ليبيا منذ عام 2012، فإن حضور هذا الدعم لم يكن يومًا محايدًا تمامًا في نظر الشارع الليبي. فقد ساهمت التجارب المتكررة، والتصريحات المتناقضة من بعض الأطراف الدولية، في تعزيز إحساس عام بأن القرار الوطني ما زال مرتهنًا لتوازنات الخارج أكثر مما هو نابع من الداخل.

ومع كل محاولة لتحديد موعد جديد للانتخابات الوطنية، تتكرر الأسئلة القديمة: من يملك حق تقرير التوقيت؟ ومن يضمن القبول بنتائجها؟ هذه التساؤلات ليست مجرد شكوك سياسية، بل تعكس أزمة ثقة أعمق بين المواطن ومؤسسات الحكم، وحتى بين المواطن والشركاء الدوليين الذين طالما قدّموا أنفسهم كداعمين للمسار الديمقراطي.

في المقابل، لا يمكن إنكار أن كثيرًا من المشاريع الدولية أسهمت في بناء القدرات الفنية للمفوضية، وتدريب

الكوادر المحلية، وتطوير ثقافة المشاركة السياسية لدى الشباب والنساء. لكن التحدي الأكبر ظل قائمًا: كيف يمكن تحويل هذا الدعم الخارجي إلى داعم للقرار الوطني، لا بديلاً عنه؟

فكلما ازدادت الاعتمادية على الخارج، خفّ الإحساس بالمسؤولية الوطنية عن نجاح العملية الانتخابية. وفي المقابل، كلما ازداد انخراط الليبيين بأنفسهم في إدارة الانتخابات ومراقبتها وحمايتها، اقتربت البلاد خطوة من استعادة الثقة المفقودة في السياسة ومؤسساتها.

في الوقت ذاته، المجتمع المدني له دور محوري كبير في تنفيذ تجربة انتخابية ناجحة طال انتظارها، سواء عبر التوعية، أو تدريب المراقبين، أو توسيع نطاق المشاركة بين الشباب والنساء وكل المبادرات المصممة لتعزيز الوعي المدني، ولا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون العمل على نسق واحد لتحقيق رؤية ليبيا 2030 من أجل إظهار أن المشاركة الحقيقية ليست فقط حقًا، بل واجب على كل شرائح المجتمع لبناء مستقبل مستقر وديمقراطي.

المواطنة والتعددية: رهان تأسيس ديمقراطية حقيقية

لا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها وسيلة لتجديد الشرعية أو اختيار ممثلين، بل تتجاوز ذلك إلى كونها تعبيرًا عن إرادة المجتمع في أن يكون فاعلًا في صياغة مستقبله. فالمشاركة السياسية ليست مجرد حق، بل مسؤولية جماعية تعكس مدى نضج الوعي المدني.

في التجربة الليبية، ورث المواطنون لعقود طويلة ثقافة الدولة المركزية التي كانت تتولى كل شيء، من التوظيف إلى توزيع الموارد، فيما اقتصر دور الشعب على الاستهلاك والاعتماد على الدولة المركزية. هذه الذهنية التي ترسخت في عهد النظام السابق جعلت فكرة المبادرة أو الفعل المدني غريبة عن المجال العام، وأضعفت روح المسؤولية الوطنية المشتركة.

اليوم، ومع انفتاح المجال أمام الانتخابات البلدية في الوقت الراهن، والانتخابات الوطنية مستقبلاً، تبرز الحاجة إلى كسر هذا الإرث الذي تتولى فيه مؤسسات الدولة كل شيء، واستبداله بثقافة المشاركة القائمة على الوعي والاختيار والمساءلة.

فالديمقراطية لا تتحقق فقط عبر تنظيم الانتخابات، بل عبر تحويلها إلى ممارسة اجتماعية مستدامة تعزز ثقة الأفراد بأن أصواتهم قادرة على صنع الفرق. حيث تبدأ المشاركة الفعلية من لحظة التسجيل، مرورًا بالتصويت، وصولًا إلى متابعة أداء المجالس المحلية ومحاسبتها. بهذا المعنى، تتحول العملية الانتخابية إلى مدرسة للمواطنة، لا إلى مناسبة موسمية.

وتكتسب فكرة الشمولية أهمية مضاعفة في السياق الليبي، حيث عانت فئات واسعة من التهميش الجغرافي والاجتماعي والثقافي. فحين تشارك الفئات المهمشة من النساء، والشباب، وسكان المدن والقرى البعيدة عن المركز، والأقليات الثقافية في صياغة القرار المحلي والوطني، فإنها لا تضيف تنوعًا رمزيًا فحسب، بل تساهم في بناء عقد اجتماعي أكثر توازنًا وشمولًا.

فالمشاركة لا تُمنح، بل تُنتزع بالوعي والإصرار على الحضور في كل مساحة مدنية، من البلديات إلى المبادرات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني. لكن ضعف ثقافة العمل المدني في ليبيا يعكس غياب التجربة التراكمية وافتقارها إلى التنظيم والاستدامة. وتجاوز هذا الواقع يقتضي دعم بيئة مدنية حرة، تشجع على التطوع والمبادرة، وتربط بين النشاط المحلي والمشاركة السياسية على نطاق أوسع. **لأن بناء دولة ديمقراطية يقوم على مجتمع يعي أن الإصلاح لا يأتي إلا من خلال الجهود الوطنية الشعبية الفاعلة.**

نبذة

محمد كندير شاب ليبي صاحب خبرة واسعة في المشاركة المدنية وباحث مهتم بكيفية استعادة المجتمعات للثقة وتعزيز المشاركة خلال فترات التحول الديمقراطي. على مدى السنوات الماضية، ساهم في مبادرات تتمحور حول استراتيجيات الإعلام والتدريب لرفع الوعي المدني وتعزيز انخراط الشباب في الحياة المدنية. عمل مع شركاء محليين ودوليين، من خلال آليات الحوار والمناظرات للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

http://linkedin.com/in/mohamed-kndeer-934b44175

النساء وخارطة الطريق الأممية الجديدة لليبيا: ما بعد الرمزية نحو سلام حقيقي

بقلم خديجة البوعيشي

الصورة © خديجة البعّيشي (UNDP) ونساء في الحوار

خارطة طريق على مفترق طرق

في أغسطس 2025، كشفت الأمم المتحدة عن خارطة طريق سياسية جديدة لليبيا جاء ذلك بعد سنوات من الوعود التي تمت مخالفتها، والانتخابات المؤجلة، ووقف إطلاق النار الهش. تتكون هذه الخارطة من مراحل: أولاً، وضع إطار انتخابي متفق عليه؛ ثانياً، توحيد المؤسسات المنقسمة في البلاد؛ وأخيراً، تنظيم الانتخابات الوطنية.

للوهلة الأولى، يبدو هذا النهج عملياً، فقد تعلم من **نحو**

إخفاقات الماضي حيث إن التسرع نحو الانتخابات دون توافق زاد من انقسامات ليبيا. لكن بالنسبة للنساء الليبيات اللواتي تحملن العبء الأكبر من النزاع بينما طالبن باستمرار بأن يكون لهن صوت في بناء مستقبل ليبيا، يبقى السؤال الجوهري: هل ستوفر هذه الخارطة مشاركة حقيقية للنساء أم سيتم تهميشهن مرة أخرى باسم "الواقعية السياسية"؟

دروس من الماضي: النساء كرموز لا كصانعات للسلام

يكشف تاريخ عمليات السلام في ليبيا عن نمط مقلق:

1. **الإقصاء منذ البداية**: في اتفاق الصخيرات 2015، وفي منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) 2020–2021 غالباً ما تم إشراك النساء فقط بعد أن جرى تحديد شروط العملية، كنّ حاضرات في المفاوضات والتنفيذ لكن غائبات عن المراحل التمهيدية حيث يتم وضع "قواعد اللعبة" وهذا جعل دور النساء رد فعل على القرارات لا في صياغتها.
2. **التواجد الشكلي وردود الفعل العنيفة**: حتى عندما كنّ حاضرات كثيراً ما عُوملن ك "زينة" او اضافة رمزية، حيث تعرضت النساء المشاركات للتحرش وحملات التشهير والتشويه عبر الإنترنت والترهيب والإقصاء السياسي. في حين تم اختيار بعضهن من قبل النخب فقط لملء "حصة" شكلية لا لتمثيل قواعد شعبية نسائية وبدلاً من تمكين النساء غالباً ما أدى النظام إلى عزلتهن.
3. **تجاهل منظمات المجتمع المدني النسائية**: ربما كان الفشل الأكبر هو تهميش المنظمات النسائية، فمنذ 2011 لعبت منظمات النساء دوراً في الوساطة المجتمعية ودعمت الأسر النازحة، بل وتفاوضت على هدن محلية ومع ذلك، نادراً ما مُنحت أدواراً رسمية في المحادثات، بالإضافة الى ان إعطاء الأولوية للصفقات النخبوية على حساب الشرعية المجتمعية أنتجت العمليات السابقة نتائج هشة تفتقر إلى ثقة الشارع وثقة النساء في مخرجات هذه العمليات.

ما تريده النساء من خارطة الطريق الجديدة

لكي تنجح الخارطة الجديدة يجب أن تتجاوز مشاركة النساء الرمزية والتركيز على التواجد العددي فقط، بل يجب أن تعنى وتهتم بتعزيز التأثير النسائي:

- الحضور في كل المراحل: ينبغي إشراك النساء منذ المراحل الأولية لتصميم العملية لا فقط بعد تحديد جدول الأعمال لان المشاركة الحقيقية تبدأ من وضع الأجندة.
- **ضمانات قابلة للتنفيذ**: إن الكوتا او الحصة النسائية بنسبة 30% للنساء في مواقع القيادة التي حصلت عليها نساء منتدى الحوار السياسي الليبي يعد خطوة تاريخية. لكن من دون آليات إنفاذ ورصد ومساءلة ستظل الكوتا رمزية تعتمد بشكل كبير في تنفيذها على الارادة السياسية.
- **الحماية وتهيئة الظروف**: ما زالت اغتيالات سياسيات مثل سلوى بوقعيقيص واختفاء سهام سرقيوة تطارد ليبيا والعديد من النساء الليبيات الراغبات في المشاركة السياسية، ولا تزال السياسيات والناشطات عرضة للتهديدات والإساءة عبر الإنترنت لذا يجب أن تتضمن الخارطة حماية قانونية وآليات أمنية لضمان حق النساء في المشاركة.
- **الشمولية المتقاطعة**: إن التمكين الحقيقي للمرأة يتطلب نهجًا تقاطعيًا يضمن ألّا يُستبعد أي صوت. فالنساء الليبيات لسن فئة واحدة متجانسة، إذ تتشكل تجاربهن تبعًا للعمر، والانتماء العرقي، والجغرافيا، والوضع الاجتماعي. يجب أن تُؤخذ في الاعتبار أصوات الشابات، ونساء الأمازيغ والطوارق والتبو، والنساء المقيمات خارج المدن الكبرى، وأن يُعمل على إشراكهن الفعّال في جميع فضاءات صنع القرار فبدون جهودٍ متعمدة ومستدامة لإشراك هذه المجموعات المتنوعة، سيظل مفهوم "مشاركة المرأة" حبيس تمثيل نخبةٍ حضريةٍ محدودة، بدلًا من أن يعكس النسيج الاجتماعي الليبي الغني والمتنوع.

لماذا النساء أساس للسلام

مشاركة النساء ليست منّة او منحة، بل ضرورة، حيث تظهر الأبحاث بوضوح أن الاتفاقات التي تُشرك النساء بشكل جوهري تكون أكثر قابلية للإنجاز والاستمرار، فالنساء يوسعن جدول الأعمال بإدراج قضايا العدالة، الصحة و مصادر الرزق و والصحة والأمن المجتمعي بدلاً من حصره في صيغ لتقاسم السلطة، كما أنهن يبنين جسوراً مجتمعية كما فعلت الناشطات الليبيات مراراً في جهود المصالحة المحلية.

إلى جانب الفاعلية، مشاركة المرأة يعد حقا فقد أكد قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) والقرارات اللاحقة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن على أن المشاركة المتساوية للنساء في عمليات السلام مسألة قانون دولي واستبعاد نصف السكان من تشكيل مستقبل البلاد ينسف أي شرعية.

خارطة طريق نسوية

لتجنب تكرار إخفاقات الماضي، يجب أن تتبنى خارطة الأمم المتحدة مبادئ نسوية: التضامن، الشمولية، والتقاطع.

- **آلية رسمية للمجتمع المدني**: يجب أن تُمنح المنظمات النسائية قناة منظمة لإدخال أولوياتها مباشرة في المفاوضات.
- **القيادة لا الرمزية**: لا ينبغي أن تكتفي النساء بالحضور فقط، بل يجب أن يتولين رئاسة مشتركة و يكن قائدات في اللجان.
- **الدعوة الجماعية والتحالف** بين المندوبات النسائيات والنساء على المستوى القاعدي يحول الأصوات الفردية إلى أجندة جماعية.
- **المساءلة الدولية**. يجب أن يُحاسَب الوسطاء على ضمان الشمولية الجندرية، بدلاً من ترك الأمر للفاعلين المحليين الذين قد لا يكون لديهم أي حافز لتمكين النساء.

هذا يتطلب تجاوز ما يسميه الباحثون النسويون نموذج "إضافة النساء فقط" حيث يُدعين للغرفة لكن يُطلب منهن إصلاح عملية معطوبة من دون دعم هيكلي. المقاربة النسوية تعني إعادة بناء هيكل العملية كلها لضمان المساواة.

مخاطر إعادة إنتاج الرمزية

الخطر أن تعيد الخارطة الجديدة إنتاج الأنماط القديمة: عملية تهيمن عليها النخب، وسطاء دوليون يبحثون عن إنجاز سريع، ونساء يُستدعين فقط للواجهة. عندها ستفقد ليبيا فرصة تاريخية أخرى.

وقد حذرت ناشطات بالفعل من أنه من دون شمول حقيقي، قد تكرّس الخارطة الوضع الراهن–وضع تُهمّش فيه أصوات النساء، وتبقى المؤسسات منقسمة، ويفقد الشباب الثقة في السياسة.

الخاتمة: سلام مع النساء، أو لا سلام على الإطلاق

درس العقد الماضي في ليبيا واضح: الاتفاقات من دون النساء مجرد صفقات هشة. قد تنتج أوراقاً، لكنها لا تخلق شرعية. تقدم خارطة الأمم المتحدة الجديدة فرصة هشة لكنها حقيقية لإعادة ضبط المسار السياسي. غير أن هذه الفرصة لن تؤتي ثمارها إلا إذا مُنحت النساء دور "المهندسات المتساويات" لا مجرد مشاركات رمزية في كل مرحلة.

هذه ليست مسألة شمولية فقط، بل مسألة حقوق والتزامات فقد أكد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما تبعه أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للنساء حجر أساس في السلام والأمن الدوليين. تجاهل ذلك يقوض شرعية الخارطة ويلغي التزامات الأمم المتحدة نفسها تجاه أجندة المرأة والسلام والأمن.

لقد أثبتت النساء الليبيات بالفعل مرونتهن ورؤيتهن وقيادتهن خلال سنوات النزاع فقد صمدن في زمن الانهيار وما زلن يقدن جهود المصالحة على المستوى المحلي ما يحتجنه الآن ليس مقعداً رمزياً آخر على الطاولة، بل السلطة لصياغة قواعد اللعبة.

بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والسلطات الليبية، الرسالة واضحة: حوّلوا حضور النساء إلى قوة فالسلام في ليبيا لن يكون مستداماً حتى يُعترف بالنساء لا كمشاركات ثانويات، بل كطرفٍ أصيل وشريك متساوٍ في رسم مستقبل الوطن.

نبذة

خديجة البوعيشي هي أخصائية المساواة بين الجنسين وسيادة القانون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا ومؤسسة الشبكة القانونية للمرأة الليبية. لديها أكثر من عقد من الخبرة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والحوكمة الشاملة وحقوق الإنسان في ليبيا.

https://ly.linkedin.com/in/khadija-elboaishi-692b9811b

٣

الشمول، التنوع والتحول المدني

الجنـــوب الليبـــي: الثـروة والتـهـميـش وصـرخة من أجـل العـدالة

تقرير ميداني ومقابلة بقلم أحمد الغرياني

الصور © المرايف، مدينة الكُفرة

في قلب جنوب ليبيا، في مدينة الكفرة، تكشف محادثة مع **محمد دادي**، عضو المجلس البلدي ومدير مكتب الصحة بالمدينة، عن المفارقة المؤلمة لمنطقة غنية بالموارد، ولكنها فقيرة في الحقوق. إنها مدينة تقع على تخوم ثلاث دول إفريقية، وتحتضن احتياطيات هائلة من النفط والغاز والمياه الجوفية، ومع ذلك لا تزال على هامش التنمية الوطنية.

يقول دادي:

"نحن نعيش فوق بحرٍ من المياه الجوفية، ونجلس على بركانٍ من النفط والمعادن. ومع ذلك، نُعامل كمواطنين من الدرجة الثانية. الجنوب يُستنزف ولا يُستثمر، ويُدار من بعيد دون إشراك أبنائه في صنع القرار."

التهميش السياسي: "الجنوب غائب حتى من صناديق الاقتراع"

بالنسبة لدادي، فإن الإقصاء في الجنوب ليس اقتصادياً فحسب، بل سياسياً أيضاً.

"في الانتخابات الوطنية، لم يُمنح الجنوب يوماً تمثيلاً عادلاً يعكس وزنه السكاني أو مساحته الجغرافية الواسعة. ففي انتخابات عام 2014، حصلنا على أقل من 10٪ من المقاعد البرلمانية، رغم أننا نمثل أكثر من نصف مساحة ليبيا."

حتى في الانتخابات البلدية، تواجه العديد من المناطق الجنوبية عوائق لوجستية وأمنية خطيرة.

"يشعر الناخب هنا أن صوته لا يُحدث فرقاً، فلماذا يشارك؟"

ويصف دادي الجنوب بأنه "منطقة انتظار" لا يُستدعى أهلها إلا عندما تحتاج النخب السياسية إلى الأصوات أو الوساطة أو التهدئة، ثم يُعاد إغلاق الباب في وجوههم حتى الأزمة التالية.

اقتصاد منهوب: "نفطنا يضيء طرابلس ونحن نعيش في الظلام"

رغم أن الجنوب ينتج معظم ثروة ليبيا، فإنه لا يرى إلا القليل من عائداتها.

يقول دادي:

"في الكفرة، تنقطع الكهرباء لأكثر من 12 ساعة يومياً، والطرق بين المدن منهارة، والبنوك شبه فارغة. نفطنا يضيء طرابلس، ونحن نعيش في الظلام."

ويشير إلى غياب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضعف دعم القطاع الزراعي:

"لدينا ما يكفي من المياه الجوفية لتخضير الصحراء، لكننا محرومون من استخدامها. لو أُتيح لنا ذلك، لأطعم الجنوب البلاد كلها."

الصحة والتعليم: "الجنوب يعاني ويتعلم في صمت"

بصفته مديراً لمكتب الصحة، يصف دادي الوضع الصحي في المدينة قائلاً:

"ليس لدينا طبيب نساء واحد دائم، ولا غرفة عمليات مجهزة لحالات الطوارئ. يموت كثير من المرضى في الطريق إلى بنغازي أو طرابلس، لأن أقرب مستشفى مجهز يبعد أكثر من 800 كيلومتر."

ويضيف أن الأدوية الأساسية تنفد لأشهر، وأن الكوادر الطبية ترفض الانتقال إلى الجنوب بسبب غياب الحوافز وصعوبة المعيشة.

أما التعليم، فليس أفضل حالاً:

"نسبة التسرب الدراسي في بعض مناطق الجنوب تجاوزت 45٪، خاصة بين الفتيات. المدارس تعاني نقص المعلمين وضعف الكهرباء وغياب الإنترنت، ما يجعل التعليم عن بُعد حلماً بعيد المنال."

دعوة إلى العدالة

يختتم دادي حديثه بنداءٍ موجّه إلى صانعي القرار في طرابلس وبنغازي:

"الجنوب ليس عبئاً، بل فرصة. نريد شراكة حقيقية لا وصاية. نريد المشاركة الفعلية في الانتخابات، وأن تُدار مناطقنا من خلال مجالسنا المحلية، وأن تُستثمر ثرواتنا لخدمة أبنائنا. عندما يُعامل الجنوب بالعدالة، سيصبح درع ليبيا لا نقطة ضعفها."

نبذة

أحمد الغرياني صحفي ومصور وثائقي ليبي. عمل في إنتاج الأفلام والبرامج الوثائقية مع قناة الجزيرة الوثائقية، وقناة العربي، ووكالة عرب 24، وتلفزيون بانوراما ليبيا، وساهم في العديد من الصحف المحلية والعربية.

إنستغرام:

@ahmed_algheryanie

التوعيـة بالإعاقـة في مـدارس ليبيا: لمـاذا يجب أن تكون جزءاً من المناهج التعليمية؟

بقلم: عبد السلام مصطفى شليبك

الصورة © تيم موشولدر

منذ طفولتي وأنا أعيش مع شلل الأطفال، الذي أثر على حركتي بشكل دائم. نشأت في ليبيا، حيث الحياة مليئة بالتحديات لكل شخص، لكن التحديات التي أواجهها تختلف عن تلك التي يواجهها الآخرون. فأنا لا أحتاج فقط للتكيف مع القيود التي تفرضها إعاقتي، بل أيضاً مع الفهم المحدود للإعاقة في المجتمع من حولي. أحياناً، يكون الأمر وكأن الناس يرون كرسيي المتحرك قبل أن يروني كشخص.

أعتقد بشدة أن التوعية بالإعاقة يجب أن تُدرَّس في المدارس الليبية، وإليك خمسة أسباب تدفعني لهذا الاعتقاد:

تعزيز الشمول والتقبل: عندما نتحدث عن الإعاقة في الفصول الدراسية، فإن ذلك يتيح للطلاب فهم التنوع في القدرات والخبرات. نحن بحاجة إلى مدارس ليبية تعزز قبول الاختلافات بيننا، حيث لا يشعر الطلاب الذين لديهم إعاقات مثل إعاقتي أنهم

غرباء أو معزولون. هذا الوعي يعزز بيئة يتم فيها قبول الجميع، بغض النظر عن قدراتهم.

الحد من الوصمة والتحيز: كثير من الليبيين يفتقرون إلى المعرفة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساهم في استمرار الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة. إذا علمنا الأجيال القادمة عن الإعاقة من خلال التعليم، فإننا نمنحهم القدرة على رؤية الأشخاص مثلنا من خلال عيون جديدة، حيث يتم التركيز على إنسانيتنا بدلاً من إعاقتنا.

تعزيز التعاطف والرحمة: ليبيا مجتمع يقوم على التعاون والتضامن، لكن قلة الوعي أحياناً تعيق التعاطف الحقيقي. عند تعليم الطلاب عن الصعوبات التي نواجهها، يصبح من السهل لهم أن يفهموا حجم التحديات اليومية التي قد لا يلاحظها الآخرون. هذا التعليم يمكن أن يخلق جواً من الدعم والتعاون.

إعداد الطلاب لتنوع الحياة خارج المدرسة: العالم الحقيقي مليء بالتنوع، وليبيا ليست استثناءً. طلاب اليوم سيكونون قادة الغد، وسيحتاجون إلى فهم كيفية التعامل مع الاختلافات في الحياة اليومية، سواء كانت تلك الاختلافات في القدرات أو غيرها. من خلال التوعية بالإعاقة في المدارس، نساعدهم على الاستعداد للتفاعل بإيجابية وكفاءة مع الجميع.

تشجيع الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: المعرفة هي قوة. عندما يعرف الطلاب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي يواجهونها، يصبحون أكثر استعداداً للدفاع عن هذه الحقوق. وهذا يعني أننا يمكن أن نشهد جيلاً جديداً من الليبيين الذين يطالبون بمزيد من الوصول والمساواة للجميع.

من مكان جلوسي، أرى أن التعليم يمكن أن يحدث تغييراً حقيقياً. نحن في ليبيا نحتاج إلى جيل جديد من الطلاب الذين يفهمون أن الإعاقة ليست نهاية الطريق، بل بداية لرؤية الحياة من منظور مختلف، منظور يجعلنا جميعاً أقوى.

نبذة

عبد السلام شليبك مدافع عن حقوق ذوي الإعاقة ومدون وشخص مصاب بشلل الأطفال. وهو مكرس لكسر الحواجز وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا، باستخدام صوته وكتاباته لتعزيز الوعي والتغيير الاجتماعي.

absi.ly/blog

تشكيل مستقبل ليبيا: التركيز على التربية المدنية

بقلم هيفاء الشاوش

الصور © سارة سحبون، التُقطت في معرض أثر للكتب المستعملة وإعادة التدوير

تقف ليبيا عند منعطفٍ محوري في مسار تنميتها. بعد أكثر من عقدٍ على اضطرابات عام 2011، وبينما تواصل الهياكل السياسية تطورها، يظهر جيلٌ شاب يحمل أفكاراً جديدةً، وطاقةً متجددةً، ورغبةً عميقةً في التغيير. يسعى هذا الجيل إلى فرصٍ حقيقية للمشاركة الفاعلة في تشكيل مجتمعه. في هذا السياق، تُعدّ التربية المدنية أداةً لا غنى عنها، إذ تخلق مساحاتٍ للحوار والتفكير والمسؤولية، وتعزز التفكير الديمقراطي، وتفتح آفاقاً لمستقبلٍ أكثر عدلاً وسلاماً.

تهدف التربية المدنية، في جوهرها، إلى تمكين الأفراد من إدراك ذواتهم كأعضاءٍ نشطين ومطلعين ومسؤولين في المجتمع. فهي لا تقتصر على نقل المعرفة المؤسسية حول الانتخابات أو الدساتير، بل تُنمّي كذلك مهارات التفكير النقدي، والاتصال، والقدرة على التفاهم وتقديم التنازلات. الأفراد المتعلمون سياسياً يدركون حقوقهم وواجباتهم، ويستوعبون ديناميكيات مجتمعهم، ويشعرون بالقدرة والثقة على التعبير عن آرائهم.

في ليبيا، تتوسع ممارسة التربية المدنية من خلال مبادراتٍ تقودها منظمات المجتمع المدني، والمعلمون، والجهات الإعلامية، والمبادرات الشبابية. ويبدو واضحاً أن فعاليتها تزداد عندما تُمارس على أساس المساواة، وتتصل بواقع المشاركين، وتُبنى على الثقة المتبادلة. المدارس ومراكز الشباب والمساجد والمنتديات الرقمية تتيح للشباب الليبي مساحاتٍ للتفاعل مع القضايا السياسية، لا كموضوعاتٍ نظرية، بل كجزءٍ حيٍّ من حياتهم اليومية.

على مدى السنوات الأخيرة، جمعت برامج متعددة الشباب الليبي من مختلف المدن في ورش عمل وجلسات حوار وتبادلات رقمية ناقشوا فيها قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمسؤولية السياسية. لم يكن الهدف تلقين محتوى محدد، بل خلق مساحةٍ للتبادل والتعلّم المشترك، وهي روح التربية المدنية الحقيقية. وقد أفاد العديد من المشاركين بأن هذه الأنشطة مكنتهم من تطوير أفكارٍ ملموسة حول كيفية المشاركة الإيجابية من أجل التغيير.

تلعب الوسائط الرقمية اليوم دوراً محورياً في نشر الثقافة المدنية. فبالنسبة للشباب المتصلين عبر الشبكات الاجتماعية، توفر منصات مثل إنستغرام وواتساب ويوتيوب وسيلةً سهلة للوصول إلى المحتوى السياسي. مبادرات مثل "محادثات ليبيا" و**"صوت الشباب"** تنتج مقاطع قصيرة وبودكاست ومنشورات تفاعلية تشرح المفاهيم السياسية وتثير النقاش وتسلط الضوء على تجارب الشباب. تمتاز هذه الوسائط بسرعة الانتشار وتنوع اللغات واللهجات، وقدرتها على الوصول إلى المناطق المهمشة.

بدأ المعلمون الليبيون أيضاً بدمج التربية المدنية في دروسهم رغم غياب المناهج الرسمية. كثيرٌ منهم يصمم دروساً حول حرية التعبير والمسؤولية وحل النزاعات، ويستخدم أساليب مبتكرة مثل لعب الأدوار والمناقشات الجماعية لتمكين الطلاب من رؤية وجهات نظرٍ مختلفة والتعبير عن آرائهم الخاصة. تصف دراسة سهلي وصادق (2023) هؤلاء المعلمين بأنهم «براغماتيون انتقاليون»، أي أنهم يطوّرون ممارساتٍ ديمقراطية مرنة مستمدة من واقعهم اليومي، يعملون بموارد محدودة، ولكن بإصرارٍ كبير.

تمتد آثار التربية المدنية إلى ما هو أبعد من المدارس. فالكثير من الشباب يكتسبون تجاربهم السياسية الأولى من خلال المبادرات المجتمعية، مثل مشاريع الأحياء، أو الحملات البيئية، أو الحركات التطوعية. في بنغازي، على سبيل المثال، تعمل مجموعةٌ من الشابات في مشاريع لإعادة التدوير، تعزز الوعي البيئي والمسؤولية الجماعية والحوار مع السلطات. وفي سبها، أسس مجموعة من النشطاء مشروعاً إذاعياً يبث برامج أسبوعية تناقش قضايا المصلحة العامة والمساواة والحقوق المدنية، بعدة لغات ولهجات، وبمشاركة مكوناتٍ اجتماعية مختلفة .

للتربية المدنية أهميةٌ خاصة للنساء والأقليات. فالمبادرات المتزايدة تهدف إلى ضمان وصول النساء إلى المعرفة السياسية والمشاركة الفاعلة، ليس فقط كناخبات، بل كصانعات قرار. في مصراتة، تنظم مجموعات نسائية ورش عمل حول الأسس القانونية والسياسة البلدية والثقافة الإعلامية. وفي زوارة، تطور المجموعات الأمازيغية برامج تركّز على تقرير المصير والهوية الثقافية. هذا العمل التربوي لا يقتصر على تعزيز المساواة بين الجنسين، بل يثري الديمقراطية عبر تمكين كل الأصوات من أن تُسمَع.

تؤكد التجارب أن التربية المدنية تكون أكثر فاعلية

عندما ترتبط بأهداف مجتمعية أوسع، مثل بناء السلام أو التنمية أو الحوار الوطني. فالأشخاص الذين تعلّموا تقبّل الآراء المختلفة، وحلّ النزاعات بطرقٍ بنّاءة، واتخاذ القرارات المشتركة، هم أنفسهم من يقودون المفاوضات السياسية بوعي ومسؤولية. وهكذا، تشكل التربية المدنية الأساس للتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، وتمتد آثارها إلى ما هو أبعد من قاعات الدرس.

لتحقيق هذه الغاية في ليبيا، لا بد من دعمٍ هيكلي مستدام. يجب أن تصبح التربية المدنية جزءاً أصيلاً من السياسات التعليمية الوطنية، سواء في المناهج أو في تدريب المعلمين. كما تحتاج المبادرات المحلية إلى دعمٍ مالي ومنهجي وقانوني. ويمكن للشركاء الدوليين أن يساهموا بالبنية التحتية الرقمية وبناء القدرات وتبادل الخبرات. لكن الأساس الحقيقي لنجاحها هو أن تنبع من داخل المجتمع نفسه – من الثقة والمشاركة والمسؤولية المشتركة.

ليبيا تمتلك جيلاً شاباً مبدعاً ومتفانياً، ورغم التحديات اليومية، يبرهن هذا الجيل على شجاعةٍ وقدرةٍ كبيرة على التغيير. فالتربية المدنية ليست مفهوماً نظرياً، بل فرصةٌ واقعية لإحداث التحول. إنها تبني الجسور بين المجموعات والمناطق والأجيال، وقد تكون المفتاح لبناء وعيٍ سياسي جديد يجعل من المسؤولية فرصةً لا عبئاً. يبدأ المستقبل عندما يتعلم الناس أن يدافعوا عن أنفسهم وعن بعضهم البعض – فالتربية المدنية هي التي تجعل ذلك ممكناً.

المصـــادر

Arab Reform Initiative (2021): Youth and the Future of Libya: Libyan Youth Education amid Conflict and Transition

Sahli, L. & Sadeq, A. (2023): Libyan Teachers as Transitionalist Pragmatists: Civic Education in Post-Conflict Societies, in London Review of Education.

Al Ghawail, E.A. et al. (2021): Challenges of Applying E-Learning in the Libyan Higher Education System

Ben Giaber, R. (2023) 'Libyan teachers as transitionalist pragmatists: conceptualising a path out of the peacebuilding narrative in conflict-affected contexts'. London Review of Education, 21 (1), 15. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10169146/1/LRE-21-15%20%281%29.pd

نبذة

هيفاء الشاوش معلمة حاصلة على درجة الماجستير في التربية من جامعة لوفانا (Leuphana University)، وتتمتع بخبرة واسعة في التدريس في هامبورغ وشمال ألمانيا. عملت في مجال التعليم المتعدد الثقافات وفي الإدارة العامة، وتُساهم في تعزيز الفهم بين الثقافات داخل المجتمعات المحلية.

بصفتها نائبة رئيس الجمعية الليبية الألمانية، تركز على دعم الشباب، وتمكين المبادرات المجتمعية، وتعزيز جسور التواصل الثقافي.

http://linkedin.com/in/haifa-eshawesh-arebi-83b494231

المـــواطنـــة الرقميـــة: بيـن التـحـــول الرقمـي والـوعـي الفـردي

بقلم سـارة أوحيـــده

لم يعد توفير خدمات الإنترنت أو عدد الأجهزة المتصلة على الشبكة معيارًا كافيًا لقياس مستوى التحول الرقمي للدول والمجتمعات، حيث أصبح التحول الرقمي مفهوم أشمل يدعو لتبني أساليب عمل وتفكير ركيزتها البيانات لاتخاذ القرارات، ومبدأها تقليل الحواجز بين الأفراد والمؤسسات. وفي المشهد الليبي، يُعد التحول الرقمي إحدى الوسائل الرئيسية في برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومع وجود بنية تحتيّة تقنيّة جيدة ومستقرة، نحن نفتح المجال لممارسات تقنيّة تعزز من دور الأفراد في المجتمع وتمنحهم فرصة لإيصال آرائهم وأصواتهم عبر منصات تتيح لهم فرص متكافئة، وهو ما يتمثل في المواطنة الرقمية.

المواطنة الرقمية مشاركة مسؤولة وليست مُجرد تفاعل عابر

«اشتقت المواطنة في اللغة من فعل أوطن أي مكانُ إقامةِ الإنسان وَمقَرُّه، وإليه انتماؤه، والمواطنة تعني الانتماء إلى بلد معيّن والمشاركة في شؤونه وواجباته».

تُعرّف المواطنة بمفهومها التقليدي بأنها العلاقة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها. هذه العلاقة تُكسب الفرد الحقوق وتُحق عليه الواجبات. وفي مفهومها الحديث اكتسبت المواطنة بعدًا جديدًا رقميًا، حيث أصبحت ثقافة وممارسة يومية تهدف إلى تعزيز الشفافية، المسؤولية، والمشاركة الفاعلة في المجتمع، فهي ليست مجرد حسابات على منصات التواصل، هي تعبير عن التزام ومشاركة فعّالة، تعطي الفرصة للشباب حتى يكونوا جزءاً في تعزيز القيّم الديمقراطية، لكونها ممارسة تعزز الشفافية والمساءلة تجاه صانعي القرار في المجتمع.

متوسط أعمار سكان ليبيا يبلغ 27[1] عامًا: جيل شاب يُشكل الملامح الرقميّة

حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2024، بلغت ليبيا نحو 88.1 نقطة على مقياس التطور الرقمي [2]. وفي بلد يبلغ متوسط أعمار سكانه 27 سنة، تَخلق لنا هذه الفُرص للشباب الأرضية الخصبة والمناسبة للمشاركة المدنية والرقمية.

هذه ليست معلومة عابرة على الهامش، بل تأكيد على أن هذا التركيب السكاني يجعل تعزيز المواطنة الرقمية أمرًا بالغ الأهمية. ومع الوضع في الاعتبار أن الوصول إلى الإنترنت في ليبيا جيد نسبيًا، فإن ذلك يتيح فرصًا كبيرة للشباب للانخراط والمشاركة في الأنشطة المجتمعية. إلا أن هذه الفرص تضع على عاتقنا مسؤولية تمكين الأفراد وإعدادهم ليكونوا مشاركين فعّالين ومسؤولين في بناء مجتمع رقمي ديمقراطي.

المبادرات المدنيّة: حين تتحول الشاشة إلى منصة للمواطنة

يمتلك الشباب القدرة على تشكيل وتوجيه النقاشات العامة من خلال التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي؛ لكونها توفر فرصًا متساوية لإيصال الآراء والأصوات، مما يفتح لهم أبواباً للتفاعل على مستوى المواضيع الاجتماعية أو السياسية، وتتيح لهم الفرصة لفهم أهمية القيّم الديمقراطية كالعدالة والمساواة والمشاركة السياسية.

من بين المبادرات البارزة التي تعكس هذا التحول هو مشروع «ليبيا 2030»، الذي أطلقته جمعية الجالية الليبية بألمانيا في منتصف 2025، الذي جمع أكثر من مائة شاب وشابة من مختلف مناطق البلاد في ورش رقمية مفتوحة [3]، ليتحدثوا

عن المستقبل كما يتخيلونه، وذلك عبر ورش رقمية وحوارات لتخيّل ليبيا المستقبل. من خلال هذه المنصّة، لم يُمنح الشباب مجرد الفرصة للوصول إلى الإنترنت أو التعبير عن رأيهم، بل للتعلّم والمشاركة والمساهمة في صياغة رؤى وطنية، مما يعكس البُعد الحقيقي للمواطنة الرقمية.

أظهرت النتائج أن الرغبة في المشاركة لا تنقص الليبيين، لكن ما ينقص التعليم المدني، والبنية التقنية التي تضمن عدالة الوصول. وهنا يتقاطع مفهوم المواطنة الرقمية مع الوعي المجتمعي والتشريعات، فحين يمتلك الشباب أدوات التفكير النقدي والوعي العاطفي، يصبح المنصات الرقميّة ساحة لبناء الثقة، لا ساحة للانقسام.

ولهذا وجب التركيز على تنمية المهارات الرقمية لدى الشباب، ليس فقط لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بل لتطويع التقنية وأدواتها في تنظيم المبادرات المجتمعية. امتلاك هذه المهارات يُمكن الأفراد من استخدام الأدوات الرقمية بكفاءة لدعم الشفافية والمساءلة.

المواطنة الرقمية تحتاج بُعدًا من التفكير النقدي والوعي العاطفي

في زمنٍ أصبحت فيه الشاشات نوافذنا على العالم، لم تعد المواطنة تعني فقط بطاقة هوية، بل أصبحت تمتد إلى مساحات لا تعرف حدودًا. هناك، في هذا العالم الافتراضي، يتفاعل الناس بمشاعرهم أكثر مما يتحدثون بعقولهم، ويقود «الإعجاب» و«المشاركة» موجاتٍ من الغضب أو الفرح قد تغيّر مسار الأحداث في لحظات.

ومن هنا، تأتي أهمية المواطنة الرقمية الواعية التي لا تُقاس بمدى تواجدنا على الانترنت، بل بمدى قدرتنا على التفكير النقدي والوعي العاطفي وسط زحام المعلومات والانفعالات.

تروي دراسة أجريت في مجلة النور للدراسات الإنسانية [4]، لنا كيف أن الثورة الرقمية في مصر وتونس لم تكن مجرد احتجاجات افتراضية، بل تجسيدٌ لعواطف جماعية انتشرت عبر «الميميز» ووسائل التواصل الاجتماعي. مشاعر الغضب والأمل والظلم انتقلت كعدوى بين الأفراد، فوحّدتهم في مطلبٍ أساسه التغيير.

لكن الباحثون يحذّرون من أن هذه العدوى العاطفية، رغم قوتها، يمكن أن تتحوّل إلى فوضى وسلاحٍ خطير، ما لم ترافقها مهارة التفكير النقدي التي تُمكّن الإنسان من التمييز بين الحقيقة والتحريض، وبين العاطفة واللاعقلانية، كما لا يخلو الأمر من ضرورة تنميّة الذكاء العاطفي الذي أصبح رابطًا بين التفاعل الرقمي والمسؤولية الاجتماعية، حتى يتمكن الفرد من فهم مشاعره، ومشاعر الآخرين، والتصرّف بوعي ،ومسؤولية.

لذلك، ترى الدراسة أن بناء مواطنة رقمية مسؤولة يتطلّب تربية جيلٍ يُجيد التفكير بعقله ويشعر بقلبه، ويستخدم أدواته للبناء والإصلاح لا لإشعال الفتن. إنها مواطنة تبدأ من شاشة جهازك، ولكنها تمتد لتصنع وعيًا أساسه العقل والرحمة معًا.

بين الأمن السيبراني ووعي الأفراد فجوة تحتاج إلى جسر

تشير دراسة عائشة سعيد الأطرش (2024) بعنوان «واقع وآفاق الجريمة الإلكترونية ومدى وعي مستخدمي الإنترنت بها في ليبيا» [5] إلى أن الجرائم الإلكترونية تمثل تحديًا متزايد أمام جهود بناء مواطنة رقمية آمنة في ليبيا. وتوضح الباحثة أن ضعف الوعي بالأمن السيبراني ونقص المعرفة بمخاطر الإنترنت يُعدّان من أبرز العوامل المساهمة في انتشار السلوكيات الرقمية السلبية، مثل التشهير، وخطاب الكراهية، وانتحال الهوية، إضافة إلى تزايد حالات الابتزاز الإلكتروني. كما تُبرز الدراسة أن غياب سجل وطني لتوثيق الجرائم الإلكترونية.

ولكي نحمي ونُفعّل المشاركة الرقمية في ليبيا، لا بد من تشريعاتٍ توازن بين الحرية والمسؤولية، وتعليم يحفز التفكير النقدي. فالمواطنة الرقمية ليست رفاهية تقنية، بل هي وعيٌ جديدٌ يعيد تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع.

كشفت دراسة أجريت على حالات من الواقع الليبي أنّ 95٪ من المستخدمين المنزليين في ليبيا تعرضت حساباتهم لهجمات إلكترونية بسبب ضعف الوعي بالأمن السيبراني [6]، أي نعم، يظل العامل الفردي أقل تأثيرًا على الصورة الأشمل؛ إلا أن هذه النتائج تُبرز أن بناء مواطنة رقمية آمنة لا يقوم فقط على القوانين والتشريعات، بل على نشر الوعي والتدريب.

أقر مجلس النواب الليبي قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في سبتمبر 2022 لحماية المعاملات الإلكترونية والحد من الجرائم الرقمية [7]. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين التشريعات والواقع التقني، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى أُطر قانونية متكاملة تضمن حماية حقوق الفرد. فمثل هذه التشريعات تشكل الضامن والحامي حين تحيد الأخلاق والمبادئ عن مصبها الصحيح.

تمكين مفاهيم المواطنة الرقمية في الفصول

الدراسية لجيل واعٍ ومسؤول

لبناء جيل واعٍ رقميًا في ليبيا، لا يكفي مجرد الوصول إلى الإنترنت، بل يجب زرع مفاهيم المواطنة الرقمية في قلب التعليم والمبادرات الشبابية. تشير دراسة «تطوير التعليم الرقمي في ليبيا: التقدم والتحديات» [8] إلى أن تعزيز البنية التحتية التقنيّة وتدريب المعلمين على استخدام الأدوات التقنيّة يمثل الخطوة الأولى نحو تمكين الطلاب من التعامل مع العالم الرقمي بثقة ووعي. كما تطرح دراسة «تحديات تطبيق التعلم الإلكتروني في النظام التعليمي العالي في ليبيا» [9] أهمية تعزيز هذه المفاهيم بين المعلمين والطلاب لضمان استخدام فعال وآمن التقنيات في التعليم الجامعي. من هنا، يصبح دمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية والبرامج الشبابية أمرًا محتمًا لبناء جيل واعٍ ومسؤول، قادر على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

الطريق لازلت تتشكل نحو المواطنة الرقمية ويمكن المساهمة بها لصالح أفضل يعود على الفرد والمجتمع

إن بناء مواطنة رقمية فاعلة في ليبيا ليس مسألة تقنية فحسب، بل هو مشروع متكامل يستند إلى الوعي، والثقة، والتعليم والتشريع. فالمواطنة الرقمية لا تُقاس بعدد الأجهزة المتصلة أو بسرعة الإنترنت، بل قياسه يأتي من قدرة الفرد منًا على استخدام التقنية بمسؤولية، ووعي أخلاقي.

لقد أظهرت الدراسات السابقة والتي تطرقنا إليها أن الفرد الليبي يمتلك الحماس والرغبة في المشاركة، لكن الطريق نحو مواطنة رقمية حقيقية يتطلّب بيئة رقمية آمنة، وتشريعات عادلة، وبرامج تعليمية تزرع القيم وتغرس مهارات التفكير النقدي والذكاء العاطفي.

المصـــادر

(1) Worldometers. (2024). Libya Population. Retrieved from https://www.worldometers.info/world-population/libya-population/

(2) International Telecommunication Union (ITU). (2024). Measuring Digital Development: Facts and Figures 2024. Retrieved from https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/d-ind-ict_mdd-2024-3-pdf-e.pdf

(3) Libysche Gemeinde Deutschland e.V. (2025). Report: Libya 2030 – Future Lab. Retrieved from https://libyschegemeinde.org/en/report-libya-2030-future-lab/

(4) Tabatabaei, M., et al. (2023). Social Media, Memes and Digital Emotional Contagion: Critical Thinking and Emotional Intelligence for Digital Citizenship Education.

(5) الجريمة الأطرش، عائشة سعيد. (2024). واقع وآفاق الإلكترونية ومدى وعي مستخدمي الإنترنت بها في ليبيا. كلية التربية العجيلات – جامعة الزاوية.

Alatrash, A. S. (2024). The Reality and Prospects of Cybercrimes and the Extent of Awareness of Internet Users in Libya. Faculty of Education, University of Zawia – Ajaylat.

(6) Asker, H., & Tamtam, A. (2023). Knowledge of Information Security Awareness and Practices for Home Users: Case Study in Libya. European Scientific Journal, 19(15), 238. Retrieved from https://www.academia.edu/103295002

(7) Law Society of Libya. (2022). Law No. 6 of 2022 Concerning Electronic Transactions. Retrieved from https://lawsociety.ly/en/legislation/law-no-6-of-2022-concerning-electronic-transactions/

(8) البحري، عبد السلام. (2023). تطوير التعليم الرقمي في ليبيا: التقدم والتحديات . ResearchGate. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/394535554

(9) الغربي، فاطمة. (2021). تحديات تطبيق التعلم الإلكتروني في النظام التعليمي العالي في ليبيا . arXiv. Retrieved from https://arxiv.org/abs/2102.08545

نبذة

سارة أوحيده مهندسة برمجيات ومحللة بيانات ليبية. حاصلة على شهادة في هندسة أنظمة الحاسوب من جامعة طرابلس، وتسعى حالياً لنيل درجة الماجستير في تطوير البرمجيات. تجمع بين خبرتها التقنية ونهجها الإبداعي في مجالي الابتكار الرقمي والكتابة، وتركّز في أعمالها على استكشاف دور التكنولوجيا في دعم التنمية الاجتماعية والمدنية.

http://linkedin.com/in/sarah-oheda-882013192

الحكم المحلي ومستقبل الاقتصاد الليبي

بـقلم عـدي بـن جريـد

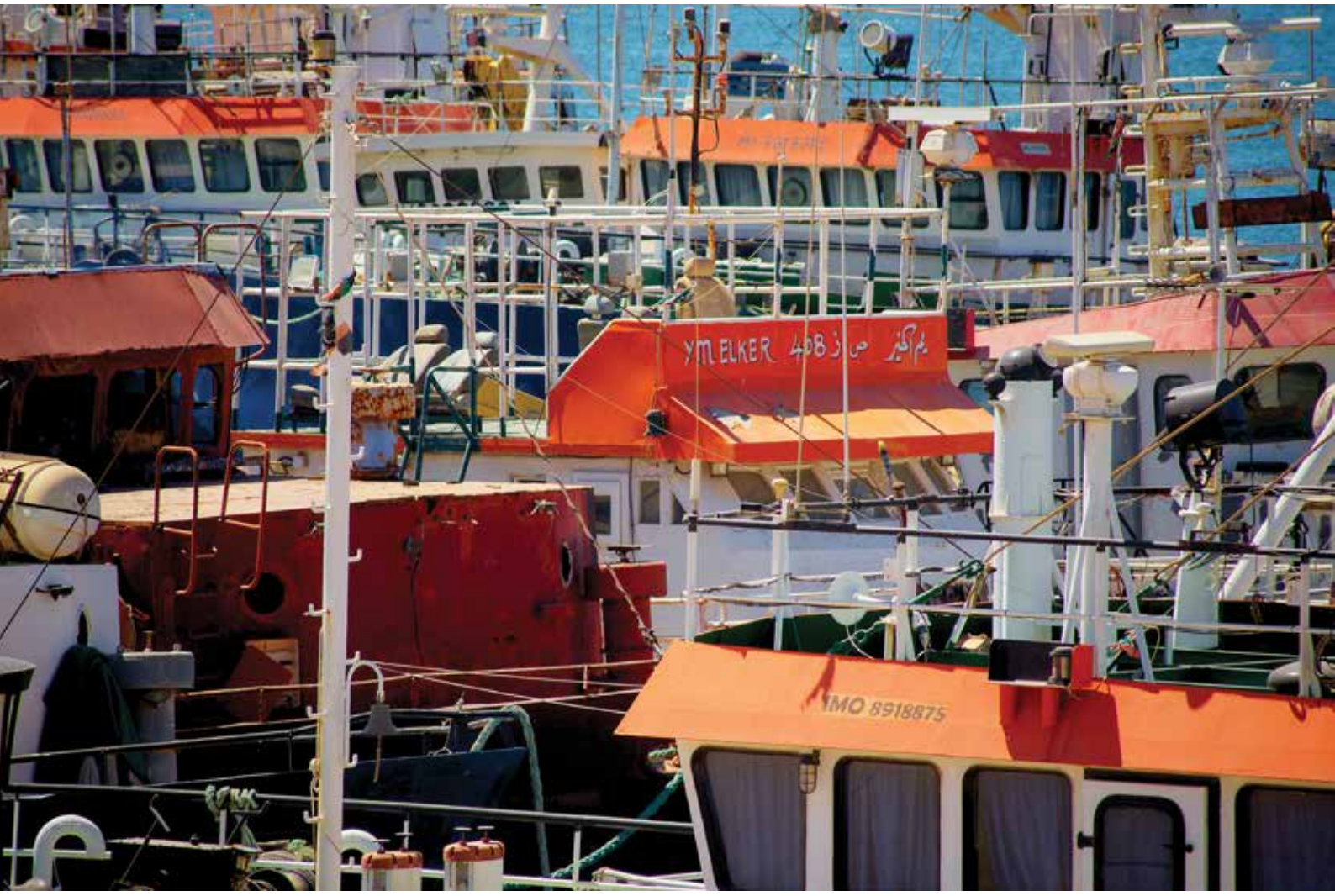

الصورة © أحمد المخزنجي، حول البحر والصيف والبرتقالي والقوارب.

تتحمل طرابلس اليوم عبئًا لم يكن من المفترض أن تتحمله يومًا. يستمر الناس من جميع أنحاء البلاد في التوجه نحو العاصمة، مدفوعين بتركيز الوظائف والخدمات والفرص التي اختفت تدريجيًا في أماكن أخرى. لم تعد المدينة مركزًا سياسيًا فحسب، بل أصبحت أيضًا الوجهة الاقتصادية الوحيدة للعديد من الليبيين. ووراء هذه الهجرة الداخلية تكمن قصة أعمق من عدم التوازن: الانهيار التدريجي للاقتصادات المحلية وغياب هياكل الحوكمة الفاعلة خارج العاصمة.

أصبح العمل في القطاع العام هدفًا في حد ذاته لا وسيلة للنمو. إنه يوفر الاستقرار والراتب وراحة التنبؤ في بيئة تتسم بعدم اليقين، لكنه في الوقت ذاته يعكس حدود نظام ترتبط فيه الفرص بالقرب من المركز. لذا فإن الأزمة

الاقتصادية في ليبيا لا تتعلق فقط بالثروة أو الإنتاجية، بل بكيفية توزيع السلطة وصنع القرار في مختلف أنحاء البلاد.

تقع الحوكمة المحلية في صميم هذه المسألة. عندما يتحدث الناس عن اللامركزية، فإنهم غالبًا ما ينظرون إليها كإجراء إداري، لكنها في جوهرها عملية اقتصادية. فالبلدية التي لا تستطيع جمع مواردها أو إنفاقها لا يمكنها تحديد أولوياتها التنموية أو تلبية احتياجات سكانها. لقد أدت المركزية المفرطة إلى تحويل المجالس المحلية إلى مجرد وسطاء للوزارات في طرابلس بدل أن تكون محركات للتنمية المحلية. وسيعتمد الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، وإحياء الفرص المحلية، على منح البلديات الحيز المالي الكافي للعمل. فاللامركزية الاقتصادية - أي منح السلطات المحلية صلاحية تعبئة الإيرادات وإدارة النفقات - ليست تعديلًا تقنيًا، بل ركيزة أساسية للنمو المتوازن. عندما تتمكن السلطات المحلية من تخطيط المشاريع وتمويلها بشكل مستقل، فإنها توسع الخدمات وتبني الثقة الناتجة عن رؤية التقدم في بيئتها المباشرة.

تمتلك ليبيا بالفعل قاعدة قانونية تمهّد لهذا التحول. يحدد قانون نظام الإدارة المحلية مجموعة من الإيرادات البلدية المحتملة، من رسوم الخدمات وإيجارات الأسواق العامة إلى عائدات النقل والمرافق المحلية. وتمنح المادة 27 المجالس البلدية حق اقتراح أو تعديل هذه الرسوم، بينما تنص المادة 52 على وضع لوائح تنفيذية تحدد طرق تطبيقها. ومع ذلك، تبقى هذه الصلاحيات رمزية إلى حد كبير. فاللائحة التنفيذية تعيد فعليًا السيطرة المالية إلى الوزارات المركزية، ما يحد من الاستقلال الاقتصادي المطلوب للبلديات. كانت هناك خطوات متواضعة للأمام - كالمراسيم الوزارية الصادرة عام 2014 بشأن الأسواق والمقابر والمرافق الصحية - لكنها تبقى مجزأة وغير كافية. لا يزال النظام يعتمد على التحويلات والتصاريح المركزية، مما يجعل معظم البلديات رهينة للدولة، وتحديدًا لوزارة الحكم المحلي، في كل إنفاق تقوم به.

يحاول مشروع الدستور معالجة هذه الثغرات. فالمادة 159 تعترف صراحة بفئتين من الموارد البلدية: المخصصات المركزية والإيرادات الذاتية. كما تؤكد على مبدأ أساسي: أن كل اختصاص يُنقل من الحكومة المركزية يجب أن ترافقه الموارد المالية اللازمة. هذا المبدأ جوهري، إذ إن المسؤولية من دون تمويل تبقى شكلية. لا يمكن للبلدية أن تؤدي مهامها بفعالية ما لم تحتفظ بحصتها العادلة من الضرائب والرسوم التي تُجمع داخل حدودها، لتعيد استثمارها في أولوياتها المحلية مثل البنية التحتية والتعليم والتوظيف. لكن العقبات ما زالت قائمة. فالمادة 176 من النظام المالي الحالي تشترط إيداع الإيرادات المحلية في الخزانة العامة قبل إنفاقها، مما يحرم البلديات فعليًا من السيطرة عليها. كما أن ضعف القواعد الضريبية وغموض آليات الإنفاق وغياب أنظمة تحويل شفافة كلها عوامل تعمّق المشكلة، لتبقى اللامركزية في كثير من الأحيان مجرد مبدأ يُناقش أكثر مما يُطبّق.

ليست مسألة اللامركزية المالية قضية نظرية فحسب، بل لها تبعات اجتماعية مباشرة. فالشباب الليبي في المدن الصغيرة مستعد وقادر على العمل، لكن مجتمعاتهم تفتقر إلى المؤسسات القادرة على تحويل هذه الطاقة إلى تنمية حقيقية. لو تمكنت البلديات من الوصول إلى مواردها وتخصيصها، لكانت قادرة على إطلاق برامج لمكافحة البطالة، ودعم المشروعات الصغيرة، وتحسين الخدمات العامة. المشكلة ليست في نقص الكفاءات أو الطموح، بل في غياب المساحة المحلية للفعل. المجلس البلدي الذي يحتفظ حتى بجزء بسيط من رسوم الأسواق يمكنه استثمارها في التدريب المهني أو المشاريع الشبابية. مثل هذه المبادرات تعزز التوظيف، وتزيد من الإيرادات المحلية، وتعيد بناء الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم. اللامركزية، في جوهرها، هي عملية ثقة – الثقة بالمجتمعات في إدارة شؤونها.

بطبيعة الحال، يجب أن توازن اللامركزية بين الاستقلالية والمساءلة. تعالج المادتان 160 و161 من مشروع الدستور هذا الجانب عبر الاكتفاء بالرقابة اللاحقة لضمان الشرعية والجودة، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من السلطات المركزية. هذا التفريق ضروري، إذ يجب أن تكون الرقابة ضمانًا للشفافية لا عائقًا للمبادرة. ينبغي على الوزارات المركزية وضع السياسات العامة وحماية العدالة، بينما يجب أن يُسمح للبلديات بالابتكار. الهدف هو التنسيق لا السيطرة. ومن دون هذا التوازن، ستكرر ليبيا نفس أنماط الفشل التي أضعفت الخدمات والتنمية لعقود.

الانتقال نحو اللامركزية المالية الحقيقية يتطلب وقتًا وقدرات. فهو يحتاج إلى دولة مركزية قادرة على إدارة السياسة الاقتصادية العامة، وإلى قوانين واضحة تحدد مسؤوليات الإنفاق، وآليات شفافة لتحويل الأموال بين مستويات الحكم. كما يتطلب تدريب الكوادر، وبناء

أنظمة بيانات حديثة، وتعزيز الثقة تدريجيًا بين المواطنين والمؤسسات. لكن التأخير في هذا المسار يحمل مخاطره الخاصة، فكل عام تبقى فيه القرارات مركزة في طرابلس يضاعف الفجوة بين المناطق ويزيد الهجرة نحو المركز.

لن ينبع تعافي ليبيا من مركز واحد للسلطة، بل من مئات الاقتصادات المحلية الفاعلة – كل منها قادر على خلق فرص العمل، وتقديم الخدمات، واستعادة الثقة في الحياة العامة. إن الاستقلال الاقتصادي المحلي ليس تمرينًا محاسبيًا، بل فعل تمكين. وبالنسبة لجيل نشأ وهو يشهد انجراف الفرص نحو العاصمة، فإن إعادة الاقتصاد إلى المجتمعات المحلية ليست خيارًا، بل ضرورة. تبدأ التنمية عندما يمتلك كل مجتمع القدرة على الفعل، وستُكتب قصة تجديد ليبيا لا في الوزارات، بل في بلدياتها

نبذة

عُدي بنجريد هو خبير إنساني وقانوني حاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي والحوكمة من جامعة ليفربول جون مورز في المملكة المتحدة. يتركز عمله على قضايا الحوكمة وبناء السلام وإتاحة الوصول إلى العدالة في البيئات المتأثرة بالنزاعات. يتمتع بخبرة واسعة في مجالات السلامة المجتمعية ومشاركة الشباب والبحوث السياسية، ويسهم في تعزيز الحوكمة الشاملة والسلام المستدام في ليبيا وسياقات انتقالية مماثلة.

http://linkedin.com/in/odai-bengered-7068a5204

من تحديات المناخ الى ميلاد الصوت السياسي للجيل القادم

بـقلم: يـاسميـن الأحمـر

الصور © درنة فزعة، كارثة فيضانات درنة 2023

ان السردية الليبية الحالية غالبا ما تبتلعها ضوضاء الصراع السياسي والاقتصادي، لكن تحت هذا السطح الصاخب هناك حقيقة صامتة وأكثر الحاحا تفرض علينا نفسها كباحثين وناشطين، هذا التحدي الوجودي لتغير المناخ. بالنسبة لي، كباحثة جيولوجية وناشطة بيئية نشأت في طرابلس وكرست شبابها وعملها في فهم تراب هذه الأرض ومياهها، لم تعد هذه القضايا مجرد ملفات بيئية على الهامش، بل هي القوة الصانعة لوعي الجيل القادم، والرافعة التي ستشكل صوته السياسي والمجتمعي.

البداية من الأرض حيث يصرخ الماء

بدأ اهتمامي يتحول من شغف أكاديمي الى التزام مدني عميق في عام 2021، تحديدا عندما كنت أعمل على مشروع تخرجي، لم يكن المشروع مجرد تقييم لجودة المياه الجوفية، بل كان رحلة ميدانية كشفت لي عن واقع مؤلم في مدينة تاجوراء. كشفت النتائج عن مدى تدني المياه الجوفية وتداخل مياه البحر فيها، وهو تهديد مباشر للمواطنين الذين يعتمدون على الابار الخاصة لعدم وصول مياه النهار الصناعي اليها.

آلمني كثيرا هذا الوضع. فكيف يمكن لنا أن نركز على بناء مؤسسات الدولة والعيش بسلام بينما يتآكل الأساس الذي تقوم عليه الحياة نفسها؟

هذا السؤال البسيط، الذي انطلق من عينة مياه في مدينة واحدة، تحول الى ايماني الراسخ بأن المساهمات المدنية، المستندة الى العلم، هي الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على مواردنا للأجيال القادمة. من هنا، بدأ دوري كمواطنة وباحثة/ ناشطة في إيجاد حلول مستدامة.

ان قصتي ليست استثناء، بل هي انعكاس لما يراه جيل الشباب الليبي كله، لقد أدركنا أن الأزمة البيئية في ليبيا ليست صدفة، بل هي محصلة لثلاثية من التحديات المترابطة التي تضع الحكم الرشيد على المحك: ندرة المياه والتصحر، الضعف الحضري.

التحديات البيئية ملفات الأمن القومي في ثوب جديد

الندرة. اننا نعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية، وخزان النهر الصناعي العظيم هو شريان حياتنا. لكن كجيولوجيين، ندرك أن هذا الخزان غير متجدد بالمعنى الحقيقي على المدى الطويل، وأن كل متر مكعب يسحب منه هو رصيد يخصم من مستقبل أبنائنا. يفاقم تغير المناخ هذا الوضع بارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدل التبخر. ان الخطر الحقيقي يكمن في تحول الصراع على موارد المياه الشحيحة الى وقود للنزاعات المحلية، وهذا ما يجبر الشباب على التفكير سياسيا.

كيف نضمن حوكمة رشيدة وعادلة لموردنا الحيوي الأكثر قيمة؟ ان المطالبة بترشيد الاستهلاك وتبني تقنيات مستدامة لم تعد رفاهية بيئية، بل قضية أمن قومي وتحديد لمصيرنا الجماعي.

تآكل اللهوية. التصحر ليس مجرد زحف للرمال على الأراضي الزراعية؛ انه تآكل للهوية الريفية وخسارة لمصادر الرزق. عندما تتقلص الأراضي الصالحة للزراعة يزيد اعتمادنا على الخارج ويدفع المزارعون للهجرة القسرية نحو المدن. في نظري، هذا يشكل ضغطا هائلا على النسيج الاجتماعي والبيئة الحضرية. عندما يرى الجيل الشاب أن تراثه وبيئته الطبيعية تتلاشى بسبب الإهمال وغياب التخطيط، يتولد لديه شعور عميق بالمسؤولية، ويتحول الى دافع للمطالبة بإجراءات تشريعية جادة لحماية الأراضي.

الضعف الحضري الى جانب العدالة المناخية. تركز الغالبية العظمى من سكان ليبيا في مدننا الساحلية، لقد كشفت الكوارث المأساوية، مثل فيضانات درنة، عن حقيقة مؤلمة: نحن نعيش في مدن هشة، ببنية تحتية مهترئة غير قادرة على الصمود أمام ظواهر الطقس المتطرفة التي يغديها تغير المناخ. عندما يفشل السد أو تنهار الطرق تحت الأمطار، لم يعد هذا فشلا هنسيا فقط، بل هو فشل في تطبيق مفهوم العدالة المناخية، وفشل في وضع سلامة المواطنين كأولوية قصوى.

هنا يكمن التحول، فالمطالبة ببنية تحتية مرنة، وخطط استباقية لادارة الكوارث (كما نطالب دوما من خلال المنظمة الليبية للعمل البيئي والمناخي - ليكوا)، ليست مجرد مطالب خدمية، بل هي بيان سياسي يطالب بالمساءلة والشفافية والحكم الرشيد الذي يرى المستقبل بعين علمية واعية.

الجيل القادم يصيغ الصوت السياسي الجديد

ان ربط القضايا البيئية بالصوت السياسي للشباب أمر حتمي فنحن، جيل الشباب، الذين عشنا سنوات الصراع والانقسامات، نجد في أزمة المناخ أرضية مشتركة جديدة للمطالبة بالتغيير، ان التهديد البيئي هو تهديد شامل لا يميز بين قبيلة ومنطقة؛ انه يوحدنا في المصير.

من الضحية الى الفاعل، الإحباط الناتج عن الإهمال البيئي يتحول الى دافع للمشاركة فنحن لا نكتفي بالشكوى او بالانتقاد، بل نسعى لنكون جزءا من الحل. وهذا هو جوهر مفهوم «المسؤولية المدنية» الذي نروج له من خلال فرض أجندة جديدة، حيث يرتفع صوت الشباب لجبر المؤسسات على ادراج البيئة والتنمية ضمن الأجندة السياسية والاقتصادية الرئيسية، بدلا من أن تظل هامشية تستخدم للدعاية.

تحويل المخاطر الى فرص بنهج شامل يقوده الشباب

لتحقيق تنمية مستدامة في ليبيا نحن بحاجة الى نهج شامل يحول المخاطر البيئية الى فرص حقيقية، نهج يقوده الشباب وتدعمه الجهات الفاعلة.

كما رأيت في مشروع 70 يوم للبيئة الذي قمنا بتنظيمه بالتعاون مع كشافة فوج المدينة ومنظمة ليكاو، فان التدريب والتوعية يطلقان العنان للإبداع. الشباب بحاجة الى الأدوات والمعرفة لتحويل وعيهم الى مبادرات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، يجب أن نرسخ مفهوم أن

التزامنا الأخلاقي تجاه البيئة هو واجب وطني.

ليبيا تتمتع بثروة لا تنضب من الطاقة الشمسية والاستثمار في الطاقة المتجددة ليس فقط للوفاء بالالتزامات المناخية، بل هو أكبر فرصة اقتصادية لدينا لخلق وظائف خضراء للشباب ، وتقليل الاعتماد على المحروقات، وبالتالي تعزيز المرونة الاقتصادية، هذا التحول استراتيجي يجب ان يناضل من أجله شبابنا سياسيا واقتصاديا.

نحن بحاجة الى تعزيز اللامركزية في إدارة الموارد لتمكين المجتمعات المحلية وتوفير تحليلات علمية دقيقة لمراقبة التغيرات المناخية، وتقييم اتجاهات الجفاف، ووضع خطط استباقية لإدارة الكوارث. هذه الأدوات العلمية تمكن الشباب والجهات الفاعلة المدنية من ممارسة المساءلة المدنية بناء على الحقائق.

رسالة من أجل ليبيا

اننا نعيش حاليا في مرحلة حرجة تتطلب التنازل عن المصالح الذاتية لصالح المصلحة العامة. السلام الحقيقي، من وجهة نظري، ليس مجرد غياب الحرب والصراع، بل هو حالة من الانسجام والتعاون والاحترام المتبادل التي تتيح للأمن والاستقرار أن يسيدا، فنزدهر في ظلهما.

الشباب أنتم الأمل والمستقبل، التغيير بأيديكم، لا تكتفوا بمشاهدة التحديات البيئية تهدد وطنكم. اغتنموا فرص المشاركة المدنية، كونوا جزءا من الحل، وطالبوا بالاستدامة كجزء لا يتجزأ من الحقوق الديمقراطية. ان دمج هذه الأصوات الشابة والفاعلة، الى جانب آراء القادة والشخصيات المرموقة، هو الذي سينشئ منصة حقيقية للحوار الشامل.

فقط عندما نربط بين التحديات الجيولوجية والبيئية التي نواجهها اليوم وبين رؤيتنا السياسية لمستقبلنا، سنتمكن من بناء وطن أكثر عدلا واستدامة ومرونة ومسؤولية للأجيال القادمة.

هذا هو التزامنا الأخلاقي، وهذا هو واجبنا الوطني.

نبذة

ياسمين الأحمر عالمة هيدروجيولوجية وناشطة بيئية من طرابلس. بصفتها باحثة جيولوجية ومدربة في الوعي المناخي والبيئي، تركز على الإدارة المستدامة للمياه وتعزيز مشاركة الشباب في حماية البيئة. وهي عضو مؤسس في جمعية OpenStreetMap في ليبيا، وتشغل منصب رئيسة الفرع الليبي لمنتدى الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

http://linkedin.com/in/yasmin-elahmar-b16b97236

٤

الذاكرة الثقافية والمحافظة عليها

الحفاظ على التراث الأثري والثقافي الليبي للأجيال القادمة

بقلم سارة شنيب

الصور © بيت التراث الليبي

يعرف الليبيون جيدًا أن بلادهم قد أنعم الله عليها بعدد هائل من المعالم والأبنية والمواقع الأثرية ذات القيمة التاريخية والثقافية الكبيرة، التي تستحق الاهتمام والاعتزاز الشعبي. وعلى الصعيد الدولي، يدرك المؤرخون وعلماء الآثار أن ليبيا موطن لعدد من مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو، فضلًا عن مواقع أخرى أقل شهرة لكنها لا تقل أهمية وتستحق المزيد من البحث والدراسة الأكاديمية. ومع ذلك، يبقى السؤال الجوهري: كيف يمكن لليبيا أن تحمي هذه الكنوز، وتصونها، وترممها، وتفتحها أمام الليبيين والعالم، رغم التحديات المتراكمة التي تواجهها البلاد بعد أكثر من عقد على ثورة عام 2011؟

الكنوز الليبية

تحتضن ليبيا خمسة مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو: لبدة الكبرى، صبراتة، شحات (قورينا)، مواقع الفنون الصخرية في تدرارت أكاكوس، والمدينة القديمة في غدامس. كما تضم العديد من المواقع الأخرى ذات الأهمية الكبرى، التي لم تُدرج رسميًا بعد، لكنها

تستحق الاهتمام والدراسة الأكاديمية، مثل المواقع الأثرية في قرزة (المرج)، وأولبيا (بين المرج والبيضاء في إقليم قورينا)، وكهف هوا فتّاح في الجبل الأخضر. كذلك تحتوي المدن الليبية على كنوز معمارية فريدة، من قوس ماركوس أوريليوس الروماني في طرابلس، إلى المباني العثمانية في المدينة القديمة، وصولًا إلى الطراز الإيطالي المميز في عمارة بنغازي الاستعمارية. وقد كشفت الاكتشافات الأثرية الأخيرة في درنة والزاوية وشحات، بعد إعصار دانيال عام 2023، أن ما زال هناك الكثير من التاريخ المدفون الذي ينتظر الكشف عنه.

الواقع الراهن

في السنوات الأخيرة، واجهت ثروة ليبيا الأثرية والثقافية ضغوطًا متزايدة نتيجة الانقسام السياسي والصراع المتقطع والتحديات الاقتصادية والضغوط البيئية، ما خلق بيئة شديدة الصعوبة لجهود الحفظ والترميم. ومن أبرز التحديات:

- **الانقسام السياسي والنزاعات المتكررة**: جعلت حالة عدم الاستقرار المتقطعة من الصعب الوصول إلى المواقع الأثرية، خاصة بالنسبة للبعثات الدولية، مما يعرقل عمليات المراقبة المنتظمة والإجراءات الوقائية. كما تشكّل مشاكل السفر والتأشيرات والتصاريح عقبات أمام تقديم الدعم المباشر للفرق الليبية المتخصصة. ويجعل ذلك من التدريب ونقل الخبرة إلى الكوادر المحلية مسألة حيوية لضمان استمرارية العمل الميداني.
- **الضغوط البيئية**: تشكل البيئة القاسية في ليبيا تحديًا إضافيًا للحفاظ على التراث. فالمواقع الساحلية تواجه الرياح المالحة والرطوبة وتزايد آثار تغير المناخ، كما أظهر إعصار دانيال الذي دمر مناطق واسعة من درنة. أما في الداخل، فإن التصحر وتفاوت درجات الحرارة يؤديان إلى تآكل الحجارة وتسارع تدهور المعالم القديمة.
- **الضغوط الاقتصادية**: تؤدي الأزمة الاقتصادية الحالية إلى تقليص مشاريع الترميم الضرورية إلى الحد الأدنى، وغالبًا ما تقتصر على مواقع التراث العالمي الخمسة. كما أن ضعف التمويل يعوق عمليات المراقبة المستمرة وتدريب الكوادر المحلية المتخصصة، ويغذي السوق السوداء للآثار والتنقيب غير المشروع، خصوصًا في المناطق النائية.
- **اتساع النطاق الجغرافي**: تنتشر المواقع الأثرية الليبية على مساحة شاسعة، ما يفوق قدرات الكوادر الحالية، لا سيما في المناطق البعيدة.

دور المنظمات الثقافية الليبية

في ظل هذه التحديات، برز دور المنظمات الثقافية الليبية في رفع الوعي وتنفيذ مشاريع الحفظ والترميم، من خلال بناء جسور التعاون بين الجامعات المحلية والدولية وهيئات الترميم والخبراء التقنيين، لتبادل المعرفة وتطوير إرشادات ومعايير مهنية في مجال صون التراث. وتساهم هذه الجهود في ضمان استمرار العمل حتى في فترات تعذر مشاركة الشركاء الدوليين ميدانيًا.

وفي هذا الإطار، يسعى بيت التراث الليبي إلى رسم مسار عملي للحفاظ على التراث من خلال تعبئة المعرفة المحلية، وإشراك المجتمعين الليبي والدولي في مبادرات صون مستهدفة. تأسس بيت التراث الليبي عام 2020 بتمويل من المجلس الوطني للعلاقات الليبية الأمريكية (NCUSLR)، وهو مبادرة ثقافية غير ربحية مكرسة للحفاظ على التراث التاريخي والبيئي والثقافي في ليبيا.

من أبرز مشاريع المؤسسة الأخيرة أعمال الصيانة في ساحة الأغورا الأثرية بمدينة شحات، وهي من أهم المعالم التي تعود إلى العصرين اليوناني والروماني، والمصنفة

ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر. بالتعاون مع فريق ليبيا الخالدة، تم ترميم الأضرار، وإزالة النباتات المدمرة وجذورها، وتثبيت نظام مراقبة أمني لمنع التخريب والسرقة. كما تتطلع المؤسسة إلى تنفيذ مشاريع جديدة في مدينة أولبيا البيزنطية الواقعة بين المرج والبيضاء، وفي ترميم الأبنية الثقافية المتضررة في درنة ومحيط بنغازي.

التوثيق كركيزة للحفاظ

إلى جانب الترميم المادي، تعمل المؤسسة على تطوير قاعدة بيانات شاملة للمواقع الأثرية والتراثية الليبية، تتجاوز المواقع المعروفة لتشمل المقابر التذكارية للحروب، وأضرحة القادة الوطنيين، والمباني العثمانية والإيطالية، والمساجد والكنائس والمعالم الدينية، وحتى الآثار الحديثة مثل بقايا طائرة 24-Lady Be Good B الأمريكية التي اختفت عام 1943. ويُستخدم التصوير عالي الدقة، وتقنيات رسم الخرائط، والمراقبة بالطائرات المسيرة، لتوثيق حالة المواقع ومتابعة التغيرات عبر الزمن، مما يساعد على تحديد أولويات التدخل.

نظرة إلى المستقبل

من خلال هذا الجهد لتوثيق التراث الليبي الغني والمتنوع، تسعى المؤسسة إلى رفع الوعي الوطني والدولي بقيمة هذا الإرث، وتشجيع التعاون العملي لحمايته حتى في أحلك الظروف. فالحفاظ على التراث ليس ترفًا ثقافيًا بل استثمارًا في الهوية والذاكرة والكرامة الوطنية.

يجب على المجتمع أن يتبنى نظرة بعيدة المدى في تخصيص الموارد لحماية التراث، فالفوائد لا تُقاس بالعائد الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل الفوائد التعليمية والثقافية والعاطفية للمجتمع الليبي والعالمي على حد سواء.

نبذة

سارة شنيب هي المديرة التنفيذية ورئيسة التحرير في بيت التراث الليبي، وهي مبادرة ثقافية تُعنى بالحفاظ على التراث التاريخي والأثري في ليبيا وتعزيزه. تشرف على مشاريع الترميم والتوثيق والتعاون الدولي لحماية الإرث الثقافي الليبي.

https://libyanheritagehouse.org/

٥

الابتكار المدني ومبادرات الشباب

التـفكيــر التصميـمي إعــادة النّـظـر فـي المشكلات وإعادة تعريف الإمكانات

رؤى من ورش عمل ليبيا 2030

مقدمة المحــرر

في بلد تبدو تحدياته أحيانًا أعقد من أن تُحل يقدم التفكير التصميمي نقطة انطلاق مختلفة ترتكز على التعاطف والإبداع والعمل الجماعي فهو ليس مجرد أسلوب، بل عقلية وطريقة تفكير ترى المشكلات من منظور من يتأثرون بها مباشرة وتحول القيود إلى فرص للابتكار

على عكس الأساليب التقليدية لحل المشكلات التي تبدأ من الموارد أو السياسات يبدأ التفكير التصميمي من الناس أنفسهم يطرح سؤالًا بسيطًا لكنه عميق التأثير ما الذي يحتاجونه ماذا يشعرون وماذا يأملون من خلال الجمع بين الفهم الإنساني العميق والتجريب الإبداعي يتيح هذا النهج للمجتمعات تصميم نماذج للتغيير حتى في ظروف يغلب عليها عدم اليقين.

من خلال ورش عمل ليبيا 2030 التفكير التصميمي أصبح هذا النهج تجربة حية في الابتكار المدني فقد سجل 905 شابًا وشابة من مختلف أنحاء ليبيا للمشاركة ومن هذا العدد الكبير تم اختيار أكثر من مئة مشارك ومشاركة يمثلون الأقاليم الثلاثة الشرق والغرب والجنوب ليشكلوا مزيجًا متنوعًا من التخصصات والأفكار والطموحات

خلال مرحلة النماذج الأولية برزت تسع مبادرات يقودها الشباب تناولت قضايا مثل المرونة المناخية والمشاركة المدنية والحوكمة الشاملة ومن بينها تم اختيار ثلاثة مشاريع متميزة لتطويرها ونشرها في هذا العدد من المجلة ومع ذلك فإن كل فكرة خرجت من هذه الورش كانت شهادة على إبداع وشجاعة وإصرار الشباب الليبي ودليلًا على أن الابتكار يمكن أن يزدهر أينما اجتمع الناس لتصميم مستقبل أفضل

أجريت ورش العمل بالتعاون مع مبادرة تريندي (TrENDi) التابعة لجامعة فيختا (University of Vechta) في ألمانيا تحت إشراف أنتونيتا ألكورتا روسالس المحاضرة والباحثة في قسم الاستدامة وريادة الأعمال والابتكار وبخبرة تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا في مجالات المشاركة المدنية والتعليم والابتكار قامت بتدريب وإرشاد طلاب ومهنيين شباب في أوروبا وخارجها على التفكير التصميمي وحل المشكلات التعاوني

بالنسبة للجيل القادم في ليبيا فإن التفكير التصميمي أكثر من مجرد أداة إنه وسيلة لاستعادة القدرة على الفعل فهو يمنح الشباب القوة ليروا أنفسهم ليس كمراقبين للتغيير بل كمصممين له يصيغون ليبيا التي يريدون أن يعيشوا فيها.

يمكنكم التعرف على مزيد من رؤى 905 شابًا وشابة ليبيين حول مستقبل بلادهم وآمالهم وتحدياتهم وأفكارهم للتغيير في تقرير ليبيا 2030 رؤية مشتركة لصياغة المستقبل المتاح على موقعنا الإلكتروني

http://libyschegemeinde.org

سابا: حلول يقودها الشباب للزراعة الذكية مائيًا

بقلم فاطمة الأمين عياد وعبد الله المهيمن خنفر

نحن مجموعة من الشباب المبتكرين من شرق ليبيا، عازمون على مواجهة التحديات الزراعية والبيئية المتزايدة في بلادنا من خلال التكنولوجيا المستدامة. يهدف مشروعنا سابا إلى معالجة واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في ليبيا، وهي ندرة المياه وضعف كفاءة الري، التي تؤثر بشدة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين.

يُفقد ما يصل إلى 60٪ من مياه الري بسبب التبخر والتسرب، مما يهدد المحاصيل ويُسرّع تآكل التربة ويُعمّق الفقر في المناطق الريفية. بالنسبة للشباب الليبي الذين يواجهون فرصًا اقتصادية محدودة وتأثيرات متزايدة لتغير المناخ، أصبحت الحاجة إلى حلول مبتكرة محلية وملموسة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

يقدم مشروع سابا تقنية جديدة تعتمد على البوليمرات الحيوية لتحسين احتفاظ التربة الجافة بالمياه. وهو أكثر من مجرد ابتكار تقني، بل حركة اجتماعية وبيئية تمكّن الشباب من أن يكونوا قادة في الزراعة المستدامة وحماية البيئة والمواطنة الفاعلة. من خلال الجمع بين المعرفة التقليدية والأساليب الحديثة، يسعى سابا إلى إلهام جيل جديد من الشباب الواعي مناخيًا، والمساهمة في صياغة سياسات وطنية تدعم الزراعة المرنة والمستدامة.

المشكلة

تعاني المناطق الريفية وشبه الجافة مثل طبرق والمرج ورأس الهلال من نقص حاد في المياه وضعف كبير في كفاءة الري. تؤدي الطرق التقليدية إلى إهدار كميات هائلة من المياه، في حين يسبب الاستخدام الواسع للبلاستيك غير القابل للتحلل في الزراعة تلوثًا للتربة والمياه الجوفية.

تتفاقم هذه المشاكل بسبب ضعف الوعي البيئي وصعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة، إضافة إلى غياب الدعم المؤسسي والسياسات الفعالة. ومع تفاقم آثار تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي، يزداد الوضع هشاشة. يروي المزارعون المحليون القصة نفسها: انخفاض في الغلة، وارتفاع في التكاليف، ومستقبل غامض.

هذه الأزمة تؤثر بشكل خاص على الشباب والمجتمعات الريفية. ومن دون حلول، سيتواصل تراجع القطاع

الزراعي مما يهدد الأمن الغذائي ويدفع مزيدًا من الشباب نحو البطالة أو الهجرة.

توليد الأفكار والنماذج الأولية

خلال ورش عمل ليبيا 2030 للتفكير التصميمي، طبّق فريقنا منهجية التفكير التصميمي لاستكشاف حلول لأزمة المياه. ناقشنا أفكارًا متعددة مثل أنظمة الري بالتنقيط والآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية، وقمنا بتقييمها من حيث الجدوى والتكلفة والأثر البيئي.

برزت فكرة بوليمرات سابا كأفضل خيار من حيث الفاعلية والاستدامة. فهذه المواد فائقة الامتصاص والقابلة للتحلل حيويًا تخزّن المياه وتطلقها تدريجيًا إلى جذور النباتات. طوّرنا عدة نماذج أولية تناسب الحدائق المنزلية والمزارع الصغيرة والأغراض التعليمية، واختبرنا تركيزات مختلفة لتحقيق أقصى كفاءة وتوافق مع أنواع التربة المحلية.

كان لآراء المزارعين المحليين دور حاسم في تحسين المنتج وتكييفه مع الظروف البيئية والثقافية، لضمان سهولة استخدامه وتكلفته المنخفضة وملاءمته حتى في المناطق النائية.

الحل

يُعد سابا بوليمرًا صديقًا للبيئة يحتفظ بكميات كبيرة من الماء، مما يقلل الحاجة إلى الري بنسبة تصل إلى 50٪ ويزيد الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10 إلى 30٪. يُطبّق البوليمر مباشرة في التربة، مكوّنًا طبقة هلامية حول الجذور تُطلق الرطوبة تدريجيًا. وهو مصنوع من مواد طبيعية قابلة للتحلل بالكامل دون أي ضرر على البيئة.

يقوم المزارع بحرث التربة ورش ما بين 20 إلى 30 غرامًا من سابا لكل متر مربع ثم ريّها مرة واحدة لتفعيل البوليمر. يظل فعالًا لعدة أسابيع ويمكن إعادة شحنه بكمية بسيطة من الماء.

أظهرت التجارب الأولية انخفاضًا في استهلاك المياه بنسبة 40 إلى 50٪ مع تحسن في جودة المحصول، مما يؤكد جدواه وقابليته للتوسع في المستقبل.

لكن سابا يتجاوز حدود التقنية، إذ يبني شبكة من الشباب المدافعين عن البيئة من خلال شبكة سفراء سابا التي تربط المبدعين في مختلف المدن الليبية. يعمل السفراء على رفع الوعي بالزراعة الذكية مائيًا، وتدريب المزارعين المحليين، وربط المجتمعات بالبلديات والوزارات والشركاء مثل الجمعية الليبية الألمانية.

من خلال هذا العمل المدني، يحول سابا المشاركة المجتمعية إلى فعل ملموس يجمع بين الاستدامة والابتكار والمشاركة المحلية كأسس لليبيا أكثر خضرة وتوازنًا.

الأثر المتوقع والرؤية نحو ليبيا 2030

يهدف سابا إلى إحداث أثر مباشر وتحولي، من خلال توفير المياه وزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل التلوث البلاستيكي وخلق وظائف خضراء. سيستفيد الشباب والنساء بشكل خاص عبر برامج تدريبية وفرص عمل جديدة في الزراعة المستدامة.

كما يسعى المشروع إلى تدريب مئات الأفراد وتقليل استهلاك المياه إلى النصف في المناطق المستهدفة، واستبدال ما لا يقل عن 20٪ من المواد البلاستيكية الزراعية ببدائل قابلة للتحلل بحلول عام 2030.

من خلال تمكين المجتمعات المحلية، يساهم سابا مباشرة في تعزيز مرونة ليبيا تجاه تغير المناخ وضمان أمنها الغذائي ودعم استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

وبحلول عام 2030، يمكن أن تصبح ليبيا نموذجًا للزراعة المستدامة في البيئات الجافة، حيث تُزهر الأراضي التي كانت قاحلة بفضل تقنيات ذكية للمياه، ويقود الشباب اقتصادًا أخضر مزدهرًا.

تتطلع سابا إلى ليبيا يكون فيها كل قطرة ماء خطوة نحو الازدهار المشترك، مستقبل تُشكله الابتكارات المجتمعية والمسؤولية البيئية ليكون أساسًا لنهضة وطنية جديدة.

طوّره فاطمة الأمين عياد وعبد الله المهيمن خنفر

من المشاركين في ورش عمل التفكير التصميمي ضمن مشروع ليبيا 2030 - رؤية مشتركة لصياغة المستقبل (المنطقة الشرقية)

تنمية مهارات الكفاءات: The Movement الشابة في الوزارات الليبية

بقلم: رواسي عمر إكديويش وسارة سحبون وحليمة إبراهيم

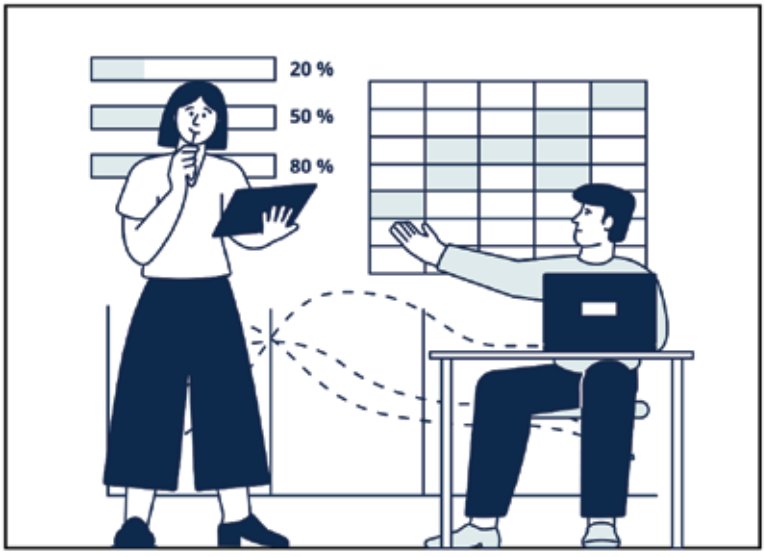

في قلب رؤية ليبيا 2030 يكمن التزام واضح ببناء قدرات الكفاءات الشابة داخل مؤسسات الدولة. ومن خلال برامج تدريبية مستدامة داخل الوزارات، يهدف هذا المشروع إلى تحويل القطاع العام إلى بيئة تقوم على الابتكار والثقة والمساءلة.

من خلال تزويد الشباب الليبيين بالمهارات الحديثة وأدوات القيادة، تُمكّن هذه البرامج الموظفين من مواجهة التحديات وحل المشكلات المعقدة والمشاركة الفاعلة في صنع القرار. ومع تعلم جيل جديد من الموظفين العموميين فنون القيادة بالكفاءة والنزاهة، يتم وضع الأساس لمؤسسات عامة أكثر استجابة وشفافية وتوجها نحو المستقبل، وهي حجر الأساس لتجديد المسار الديمقراطي في ليبيا.

دراسة حالة من ورش عمل ليبيا 2030 للتفكير التصميمي

انبثق هذا المشروع من ورش عمل التفكير التصميمي ضمن مشروع ليبيا 2030 - رؤية مشتركة لصياغة المستقبل، الذي تقوده الجمعية الليبية الألمانية.

تكوّن فريقنا من ثلاث مشاركات من خلفيات مختلفة: مهندسة برمجيات متخصصة في تجربة المستخدم والابتكار، وصحفية ومتعاونة في مجال العلاقات الدولية، وخبيرة تنمية شبابية ومستشارة قانونية سابقة. عملنا معًا على استكشاف أحد التحديات الأكثر إغفالًا في ليبيا: غياب فرص التطوير المهني داخل الوزارات الليبية.

يدخل العديد من الشباب إلى الخدمة العامة بطموح عالٍ ومؤهلات قوية، لكن معظمهم يصطدم بالركود المهني سريعًا. في استطلاع شمل 123 موظفًا في وزارات مختلفة، أفاد 71٪ منهم بعدم حصولهم على أي مهارة جديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما أعرب 55٪ عن عدم رضاهم عن وظائفهم. وكان الإحباط أكثر وضوحًا بين الفئة العمرية بين 31 و40 عامًا، أي أولئك الذين يفترض أن يتولوا مواقع قيادية لكنهم ما زالوا عالقين في أنماط عمل رتيبة.

أشار 99٪ من المستجيبين إلى أن التدريب المنظم والتوجيه المهني أمران أساسيان، ومع ذلك، أفاد ثلثاهم بعدم وجود أي برامج تدريبية أو إرشادية في أماكن عملهم. والنتيجة هي حلقة من الإحباط وانخفاض الدافعية وهدر الطاقات.

من المشكلة إلى النموذج الأولي: رحلة التفكير التصميمي

من خلال إطار التفكير التصميمي، أعاد الفريق صياغة التحدي عبر أسئلة من نوع كيف يمكننا أن...؟ وجلسات عصف ذهني سريعة. ومن بين أكثر من اثنتي عشرة فكرة - كبرامج التوجيه المهني، والتدريب الرقمي، وتحديات الابتكار الجماعي، والتدوير الوظيفي - صغنا برنامجًا شاملًا للتدريب والمسار المهني المخصص.

يجمع البرنامج بين التدريب العملي على المهارات التقنية، وتنمية المهارات الشخصية، والتوجيه القيادي. ويسمح للموظفين الشباب باكتساب مهارات عملية وتطبيقها في مشاريع حقيقية. ومع مرور الوقت، يصبح المشاركون أنفسهم مرشدين لغيرهم، مما يخلق حلقة مستدامة من بناء القدرات داخل المؤسسات.

ومن خلال الانتقال من الورش القصيرة الأمد إلى نظام نمو مهني قائم على الكفاءة والاستحقاق، يعالج البرنامج ليس فقط الركود الوظيفي، بل أيضًا الجمود المؤسسي.

الحل: بناء ثقافة التعلم والهدف

يعمل النموذج التدريبي المقترح على مرحلتين.

المرحلة الأولى تقدم ورش عمل عالية التأثير تركز على المهارات الرقمية والتواصل والتفكير النقدي، وهي مهارات أساسية للحكم الرشيد في العصر الحديث. ويُطلب من المشاركين تطبيق ما تعلموه فورًا في مشاريع وزاراتهم لضمان تحويل المعرفة إلى ممارسة.

المرحلة الثانية تركز على الهدف والتوجيه، من خلال دعم المشاركين في استخدام مهاراتهم بشكل استراتيجي، وقيادة مبادرات جديدة، وتدريب زملائهم. ومع الوقت، ينشأ نظام ذاتي مستدام من المهنيين المؤهلين الذين يقودون الابتكار من داخل المؤسسات الحكومية نفسها.

الأثر المتوقع: من الإحباط إلى النمو

من خلال الاستثمار في الكفاءات الشابة، يمكن للوزارات الليبية كسر حلقة الركود وتحويل الإحباط إلى إنتاجية.

على المدى القصير، يحسن هذا البرنامج المعنويات ويقلل من عدم الرضا الوظيفي ويرفع جودة الخدمات العامة.

أما على المدى الطويل، فيعزز القدرة المؤسسية، ويشجع المساواة بين الجنسين في الترقيات المهنية، ويُرسخ الشباب كمحرّك حديث للتنمية في ليبيا.

من خلال التعلم التشاركي المستمر وثقافة المساءلة، يمثل هذا المشروع أكثر من مجرد برنامج تدريبي، بل خطة عملية لتطوير القطاع العام الليبي ليصبح أكثر شمولًا وتمكينًا وتوجهًا نحو المستقبل بحلول عام 2030.

أنجز هذا المشروع بواسطة رواسي عمر إكديويش وسارة سحبون وحليمة إبراهيم من المشاركات في ورش عمل التفكير التصميمي ضمن مشروع ليبيا 2030 - المنطقة الغربية والجنوبية).

منصة بداية: مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وتعزيز الديمقراطية في ليبيا

بقلم مرام الفيتوري، دعاء قدورة، وسعاد كشلوت

منذ ثورة عام 2011، واجهت ليبيا حالة عميقة من الانقسام السياسي والاجتماعي. أدى التشرذم الجهوي إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وأسهم انتشار الجماعات المسلحة في خلق أزمة ثقة عامة وتفاقم انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.

ومع وجود ما يقارب 7.6 مليون مستخدم نشط لفيسبوك - أي ما يعادل تقريبًا عدد سكان البلاد - أصبحت المساحة الرقمية في ليبيا الساحة الأكثر تأثيرًا في تشكيل الرأي العام. وبينما تتيح هذه المساحة حرية التعبير والحوار، فإنها في الوقت ذاته تُضخّم السرديات السلبية التي تغذي الانقسام وتُقوض القيم الديمقراطية.

في هذا السياق، وُلدت منصة بداية كمبادرة شبابية تهدف إلى مواجهة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وتعزيز قيم الديمقراطية. من خلال ورش عمل وحملات رقمية وأنشطة مجتمعية، تمكّن "بداية" الشباب الليبي من التفكير النقدي والتواصل المسؤول والمشاركة الإيجابية في بناء مجتمع أكثر، وعيًا وتماسكًا وعدالة.

السياق والمشكلة

تحولت وسائل التواصل الاجتماعي اليوم إلى ساحة معركة للرأي العام، وغالبًا أداة للتلاعب والتضليل. فالسرديات الاستقطابية، خصوصًا في فترات الانتخابات، تهيمن على النقاش العام وتعمق الانقسامات داخل المجتمع.

تسهم عوامل بنيوية وثقافية في تفاقم هذه الأزمة: غياب الأطر القانونية الواضحة، وضعف المؤسسات التنظيمية، وقلة التعاون بين الجهات الفاعلة، كلها سمحت لخطاب الكراهية بالانتشار بلا رادع. كما أن سنوات الصراع والانقسام الاجتماعي أسهمت في تطبيع اللغة العدائية والإقصائية، خاصة تجاه الفئات الضعيفة مثل المهاجرين.

تظل مستويات الثقافة الإعلامية متدنية للغاية، مما يجعل الشباب عرضة للتضليل الرقمي. ورغم وجود بعض مبادرات التحقق من الأخبار والتوعية، فإن أثرها يبقى محدودًا بسبب تشتت الجهود وغياب منصة موحدة.

ومع استعداد ليبيا لمرحلة انتخابية جديدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2755 لعام 2024، أصبحت مقاومة التضليل الرقمي وتعزيز الوعي المدني ضرورة ديمقراطية. الجمع بين التربية المدنية والوعي الرقمي والحوار المجتمعي هو السبيل لحماية الخطاب العام واستعادة الثقة.

من الفكرة إلى النموذج الأولي

خلال ورش عمل من ورش عمل المستقبل - ليبيا 2030، استكشف الفريق طرقًا لمواجهة الاستقطاب الرقمي من خلال الابتكار التشاركي.

ومن خلال رسم خريطة للنظام البيئي للمؤثرين والجمهور وسلوكيات نشر الكراهية، برزت نتيجة أساسية: أي حل مستدام يجب أن يتجاوز مجرد التحقق من الأخبار إلى التعليم والمشاركة والتمكين.

من بين عشرات الأفكار - من حملات يقودها مؤثرون إلى برامج سفراء الشباب وأدلة تعليمية تفاعلية - نشأت فكرة "بداية"، والتي تعني الانطلاقة، كمبادرة تجمع بين التربية المدنية ورواية القصص الرقمية.

تم تطوير نموذج أولي شمل تصاميم لورش العمل، ومواد بصرية للحملات الرقمية، ورسومات واجهات تفاعلية، وتم اختبارها مع عشرين مشاركًا شابًا. ساعدت ملاحظاتهم في تكييف المشروع مع الثقافة المحلية من خلال استخدام اللغة العامية والرموز القريبة من الشباب، لتصبح المنصة ليبية الطابع والأداء.

الحل

تُعد منصة بداية مبادرة متكاملة تجمع بين التعليم الرقمي والحملات الإبداعية والمشاركة المجتمعية بهدف بناء ثقافة رقمية ديمقراطية.

تشمل مكونات المنصة الأساسية:

- جلسات إلكترونية حول المشاركة الديمقراطية والعمليات الانتخابية ومحو الأمية الإعلامية.
- إنتاج مواد بصرية وفيديوهات قصيرة ونماذج محتوى توعوي لمواجهة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.
- حملة رئيسية بعنوان "صنّاع السلام" تبرز دور الشباب كفاعلين إيجابيين في المجتمع.
- فعاليات محلية بالتعاون مع مبادرات التحقق من الأخبار لتعزيز الوعي بالتضليل الانتخابي وتشجيع الحوار المدني البنّاء.
- مساحة رقمية مفتوحة للشباب لمشاركة القصص والتجارب والمبادرات المحلية، وتحويل وسائل التواصل الاجتماعي إلى منصة للتعاون لا للصراع.

تضم المنصة اليوم أكثر من 94 ألف متابع، مما يمنحها حضورًا رقميًا قويًا يضمن التأثير الفوري والمصداقية.

على المدى القصير، تُعزز "بداية" الوعي بين الشباب وتشجع الحوار البنّاء بين مناطق ليبيا المختلفة. وعلى المدى الطويل، تساهم في بناء فضاء رقمي أكثر صمودًا، يُمكّن الشباب والنساء والفئات المهمشة من المشاركة الفاعلة في مستقبل بلادهم الديمقراطي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

رؤية ليبيا 2030

بحلول عام 2030، نتصور ليبيا يقودها شباب مفكرون نقديون ومواطنون فاعلون وحماة لخطاب رقمي مسؤول.

من خلال مبادرات مثل "بداية"، يمكن أن تتحول المساحات الرقمية من بيئة للانقسام إلى منصات للتعلم والمشاركة والوحدة الوطنية.

في هذا المستقبل، تُصبح التكنولوجيا وسيلة لبناء التفاهم لا الكراهية، وتُصبح ليبيا بلدًا يتعلم ويستمع وينمو معًا.

مرام الفيتوري، دعاء قدورة، وسعاد كشلوت من المشاركات في ورش عمل التفكير التصميمي ضمن مشروع ليبيا 2030 – المنطقة الغربية).

٦

المنظورات الفنية

وجهات نظر فنية

الفنون التشكيلية ليست مجرد وسيلة للترفيه، فمن خلالها نهضت دول، وبُنيت حضارات، وارتقت وتمَدَّنت مجتمعات. ناهيك عن أن الفنون تخاطب الوجدان وتلهب المشاعر، ولطالما كانت دائماً منبراً للاستنارة، وخطاباً محفزاً للبناء والتقدّم، وشريكاً حقيقياً، وأداةً مهمة وفاعلة من أدوات الارتقاء بالشعوب والنهوض بالدول نحو المجد.

وتظل القيم النبيلة راسخة ومتجذّرة بفضل ما تجسده وترسّخه الأعمال الفنية التاريخية العظيمة، كما يظل المستقبل مرهوناً بحركة الفنون وسائر الأعمال الإبداعية ومدى حضورها الفاعل في المجتمع.

وعلى هذا الأساس، فإن الفنون التشكيلية في ليبيا خلال الماضي والحاضر وأيضاً المستقبل هي الضامن للتأثير والانطلاق نحو النهوض والبناء، وستظل رائداً مُلهِماً لشباب ليبيا الواعد، من خلال تألّقها في العمل الجمعي المؤثر، وصولاً بليبيا إلى تحقيق رؤيتها 2030.

نبذة

الدكتور عبد الكريم كندير هو أكاديمي ليبي ومعلم في الفنون البصرية يعمل على ربط الفن بالتعليم والثقافة. كان عميدًا سابقًا لكلية الفنون والإعلام في جامعة طرابلس، ويستمر في إلهام الحوار حول الإبداع والتراث ودور الفنون في تشكيل الهوية الثقافية لليبيا.

المؤسسة

عمل محمـود الفتــحلـي

نبذة

محمود الفتحلي هو فنان ومؤسس مشارك لستوديو Desert Monkeys، شغوف بالإبداع بكل أشكاله، من الرسم إلى سرد القصص البصرية.

إنستغرام:

@moodigfx

بصفتنا "الهيئة" احني لازم نديروا قرارات جديدة تساعد شعب بلادنا الحبيبة
واليوم لازم نركزوا على الشباب لأن هما أساس مستقبل بلادنا
قريب نوصلوا عام 2030 والعالم يعيش في تطور كبير، شن رايكم احني نكثفوا ورش العمل في المدارس ونعلموهم "الطباعة على الكمبيوتر" باش نحاربوا الأميّة ونواكبوا العالم
معناها أول شي نخصصوا ميزانية لتوريد حواسيب "الصخر" باش تنجح ورش العمل في المدارس
حضرة المستشار؟؟؟
والله افكار جميلة من شباب زي الورد زيكم
رئيس الهيئة
توا خلي نكملوا باقي مواضيعنا في أجندة اليوم
رئيس الهيئة

*وفي خبر اخر الهيئة
تطرح موضوع منحة الزواج *

بلا على الأقل
الواحد يوفر
مصاريف "شهر
العسل"..

لا
حول
ولا
قوة
الا
بالله

غرشن
يقولو
هادو ؟؟؟

عالحال هنا
بنرشح روحي
للرئاسة بعد
اللي سمعناه توا

واحنا شن فهمنا في السياسة
وحكم البلاد ....

التغيير ما يبيش خبرة، التغيير يبي نية، ومش لازم الواحد يشد منصب باش يدير تغيير لكن على الأقل يختار ناس فاهمة وتعرف تحط خطة واقعية للمستقبل
امممم مش عارف، على أساس لقينا ناس تنزل علينا من الـ...
السلاااام عليكم!
معليش شوية من وقتكم شباب، غرتبي نسألكم شن تحتاجوا نقدملكم باش تصوتولي؟
من وين طلع هذا؟
تقول كان يسمع فينا..
لكن يبان أصغر من الي كنا نتفرجوا عليهم
!والباين مهتم بالشباب وشن محتاجين.. إن شاء الله خير
باهي معليشي عندي سؤال قبل كل شي، انت لشن مترشح بالربط؟
رئاسة إتحاد الطـــلبة!

اتـــركـــوا لنـــا الوطـــن

بقلم د. إقبال عبد الرحمن فرحات المغربي

في زمنٍ ارتجفت فيه أرض ليبيا على أصوات المدافع، وتاهت فيه أغنيات الجدّات في زحام البارود، كانت هناك أصواتٌ صغيرة تصرخ بأعلى من صوت الحرب:

«لا للحرب، نعم للحياة».

هذه قصتنا، حكاية أطفال ليبيا الجدد... خرجوا من رحم الألم، يروون براءةً ضاعت، وأملاً لم يمت.

المدرسة حلمٌ مؤجَّل

كانت البداية همسات خافتة قادمة من زاوية مظلمة. أطفالٌ يتراوحون بين الخوف والانكسار.

طفلٌ يتذكّر وعد أبيه بحقيبةٍ مدرسيةٍ زرقاء كالسماء، وطفلةٌ تتذكّر أمها وهي تخبز وتضحك قبل أن يخطفها الصمت.

«لماذا الحرب تأخذ الدمى؟» سأل طفلٌ صغيرٌ رافعًا دميته نحو السماء،

«لماذا لا تأخذ البنادق فقط؟!»

همس سليم بحزنٍ وهو يستعيد كلمات جدّته:

«كانت جدّتي تقول: حين تبكي الغيمة، تنبت الزهور... لكن الغيمة الآن تبكي، ولا شيء ينبت سوى الدخان».

فأجابته أمل بصوتٍ متهدّجٍ يحمل وجع جيلٍ كامل:

«نحن لا نخاف المحن... نخاف أن تُسرق منا الحياة... ويُسلب منا الوطن».

الحذاء والغطاء: ثمن الأوهام

بين هؤلاء الأطفال، جلست أمٌّ وحيدة، تحمل غطاءَ طفلٍ مطويًّا وحذاءً رجاليًّا باليًا، تتحدث بوجعٍ لا يُنسى.

كانت تروي لابنها أن الوطن أمٌّ حنون، وأنه سينام بسلام لأن «ليبيا هي العين الحارسة».

كبر الولد على أهزوجة الأم، فظنّ أن حمل السلاح طريق الرجولة.

قالت الأم بصوتٍ متهدّجٍ يخنقه الألم:

«انخرط في التشكيلات المسلحة، وقالوا له: أنت تقاتل من أجل الوطن...

لكن الوطن لم يكن هناك.

ومات... مخدوعًا».

لم يتبقَّ لها سوى غطاءِ طفلٍ صغيرٍ وحذاءِ رجلٍ غائبٍ، ظنَّ أنه يُصلح الوطن، فإذا به يُغتال من أجله.

في صرختها الصامتة، تضع ليبيا كلّها في قلب اللّه الرحيم، راجيةً ألّا يرى الأطفالُ مزيدًا من الفقد.

ليبيا تنادي: كفى دمارًا

من وسط هذا الوجع، ارتفع صوت ليبيا نفسها، كقلبٍ ينبض، كأمٍّ جريحةٍ لكنها قوية.

بصوتٍ أنثويٍّ متهدّجٍ قالت:

«أنا ليبيا... لستُ أرضًا تُنحر من أجل السلطة،

أنا وطنٌ يحتضن، لا يطرد.

يبني، لا يهدم».

نادت أبناءها أن يعودوا كما كانوا صغارًا:

«لم أطلب منكم حمل المدافع، بل حمل الكتب.

لم أطلب منكم الموت، بل الحياة».

توسّلت إليهم أن يزرعوا الزيتون لا الألغام، وأن يبنوا قلاع العلم لا الخنادق، وأن ينثروا الزهور لا القذائف.

وعدُ أطفال المدن

تقدّم الأطفال بخطواتٍ ثابتة، يمثّلون مدن ليبيا كلّها.

قال طفلٌ من طرابلس:

«أنا من طرابلس... المنارة والحضارة... سأزرع بالحب أرضي، وأبني مجدي بالعلم».

وقالت طفلةٌ من بنغازي:

«لا بندقية... كلنا إخوة... هكذا تقول الحياة».

وقال طفلٌ من سبها:

«سأغرس الخير والأمل بدل الخوف، وسأحمي الوطن بالعلم... لا بالسيف».

تحلّق الأطفال حول خريطةٍ مضيئةٍ لليبيا، وارتفعت أصواتهم في نشيدٍ واحدٍ قويٍّ:

«كلّنا واحد... شرقًا وغربًا، جنوبًا وشمالًا.

نرفض الحرب والدمار...

نُطفئ نيران المدافع، ونرسم بالأقلام المسار».

هكذا بنينا الوطن

في المشهد الأخير، وبعد أن خمدت الموسيقى الحزينة، علت نغمة الأمل من جديد.

ظهر الأطفال جميعًا، لكن هذه المرّة ارتدوا أزياءَ المستقبل: الطبيب، المهندس، المعلم، الشرطي، حاملين أعلام مدنهم.

وقفوا جميعًا أمام خريطةٍ لليبيا وقد ازدانت بالمدارس والأبراج والمزارع، وصرخوا بصوتٍ واحدٍ يهزّ القلوب:

«هكذا بنينا الوطن!»

إنها رسالة أطفال ليبيا إلى العالم:

أنهم النور الذي سيبدّد ظلام الحرب،

وأن براءتهم هي البذرة التي ستُعيد الحياة إلى وطنٍ ينزف.

إن مستقبل ليبيا يُبنى بالقلم والكتاب... لا بالبندقية والمدفع.

نبذة

الدكتورة إقبال عبد الرحمن فرحات المغربي هي فنانة وكاتبة وصحفية ليبية من طرابلس، خريجة كلية الفنون الجميلة، وناشطة في مجالات حقوق الإنسان والسلام والتعبير الثقافي. حصلت على درجة الدكتوراه الفخرية (Dr. h.c) من منظمة المنارة الدولية لسفراء السلام ومن المنظمة الدولية لمتطوعي الأمم المتحدة.

المستقبل في الصورة

بقلم سارة سحبون

من خلال هذه الصور، أعبّر عن رؤيتي للأمل ولمستقبل أفضل في متناول أيدينا، يُبنى كل يوم بعزيمة الناس ورغبتهم في التعلم.

© سارة سحبون

الصورة 1: اخترت هذه الصورة لأُظهر التمكين من خلال الصمود. الضوء الساطع الذي يخترق الجدار القديم يرمز إلى أن الأمل حيّ دائمًا وقريب المنال – وهي رؤيتي لمستقبل بلادنا.

© سارة سحبون

الصورة 2: تمثل هذه الصورة الفرص اللامحدودة والشمول. السماء الزرقاء الواسعة، المؤطرة بالمباني القديمة، تجسد أن الأفق أمام مستقبلنا مفتوح بلا حدود، وأن هناك متسعًا للجميع.

© سارة سحبون

الصورة 3: الالتزام الفردي بالنمو والتعلم هو ما يهمّ أكثر في بناء مستقبلنا. الأشخاص الذين ينشغلون بتصفح الكتب في معرض الكتاب هم الدليل الأبسط على ذلك الالتزام.

© سارة سحبـون

الصورة 4: تسلط هذه الصورة الضوء على كيف يمكن لاتصال بسيط أن يشعل شرارة التمكين. رؤية الناس يتفاعلون مع الكتب القديمة تُظهر أن المشاركة الحقيقية تأتي من تبادل المعرفة، وأن هذا التبادل اليومي هو ما يشكل مستقبل بلادنا.

نبذة

سارة سحبـون مصورة ليبية وخريجة هندسة البرمجيات، تلتقط في أعمالها الجمالية اليومية والمشاعر الخفية الكامنة فيها. إلى جانب شغفها بالتصوير، تهتم سارة بمجال تصميم تجربة المستخدم (UX Design)، وهو مجال بدأت في متابعته بعد فوز فريقها بجائزة أفضل تطبيق للهاتف المحمول خلال برنامج تطوير متخصص، وهو إنجاز ألهمها لدمج الإبداع بالتكنولوجيا.

إنستغرام:
@sarrasjournal

مـكـان ينـاسبنـي

بقلم عبد الستـار المبـروك مسعـود

يسلط هذا العمل الفني الضوء على أهمية الشمول والتنوع الاجتماعي، وكذلك على التحديات التي يواجهها الشباب في الوقت الحاضر.

يرمز المكعب إلى مجتمع جامد ومنغلق، مجتمع لا يقبل إلا القوالب الجاهزة ويرفض كل ما يخرج عنها. أما النجمة، فتمثل الفرد الذي لا يجد مكانًا يناسبه داخل هذا النظام المحدود. كثير من الشباب اليوم يشعرون بأنهم تلك النجمة – يمتلكون الطاقة والإبداع والأفكار الجديدة، لكنهم يصطدمون بقوالب التقاليد والتشابه المفروض.

من خلال هذا العمل، يسعى الفنان إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى مجتمع يحتضن التنوع والاختلاف، مجتمع يتيح لكل فرد أن يجد "المكان الذي يناسبه".

نبذة

الدكتورة إقبال عبد الرحمن فرحات المغربي هي فنانة وكاتبة وصحفية ليبية من طرابلس، خريجة كلية الفنون الجميلة، وناشطة في مجالات حقوق الإنسان والسلام والتعبير الثقافي. حصلت على درجة الدكتوراه الفخرية (Dr. h.c.) من منظمة المنارة الدولية لسفراء السلام ومن المنظمة الدولية لمتطوعي الأمم المتحدة.

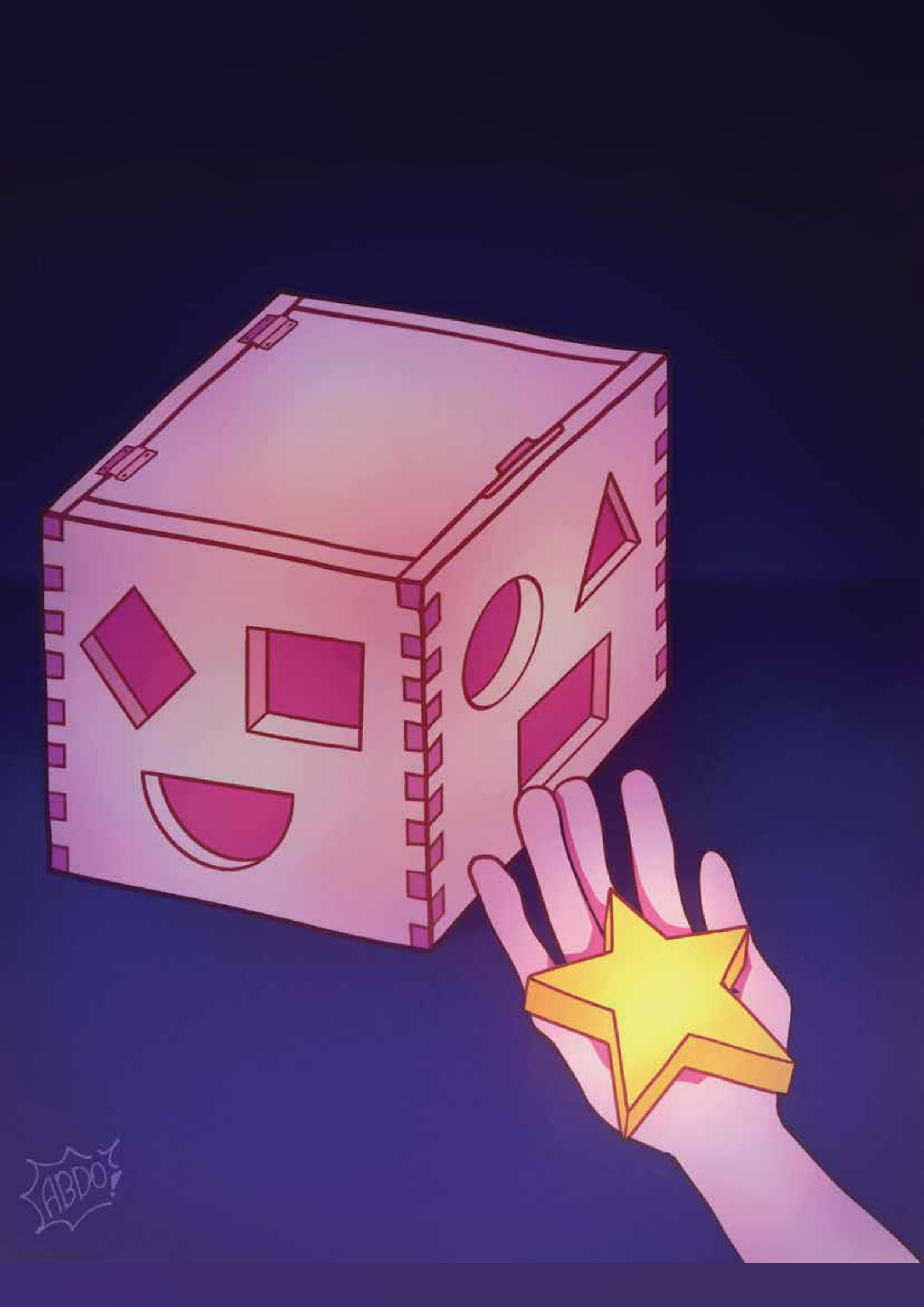
ABDO!

دروبُ النهضة

بقلم وفاء عبدالسعيد

وطنُ العزِّ إن جارَ الزمانُ وصارَتا
خطاهُ ثِقالًا، زادهُ اللّٰهُ ثَباتا

إذا ما تعثّرَ في دروبِ نهوضِهِ
نهضَتْ لهُ الأرواحُ تُجلي الغماتا

تآخَتْ قلوبُ الناسِ فيهِ محبّةً
فصارتْ أياديهمْ بهِ راياتا

وما دامَ شعبُ العزمِ يحمي أرضَهُ
فلا خوفَ — ما داموا لها حُرّاسا وُفاةَ

سلامٌ على وطنِ الكرامةِ شامخٍ
يُقاوِمُ بالعزمِ الزمانَ وعادَاتَا

وطنُ العُلا، يا منبعَ الإلهامِ
يا قبلةَ التاريخِ والأحلامِ

إنْ مَرَّتِ الأيامُ بالعثراتِ
زِدتَ ازدهارًا رغمَ ما بآلامِ

تبقى عزيزًا ما توحّدَ شعبُهُ
وتعانقتْ أرواحُهُ بسلامِ

بالصدقِ نحميكَ العهودَ ونرتقي
ونصونُ دربَكَ بالوفاءِ التامِ

فإذا تفرّقَ كلُّ جمعٍ حولنا
نبقى على قلبٍ... بلا انقسامِ

٧

الاستشراف والعقد الاجتماعي الجديد

الاستبصار الاستراتيجي: ما تدين به ليبيا لشعبها

بقلم إسراء محمد

الصورة © أبو الفضل رنجبار، ظلال وصواريخ في إيران

في عام 2025 تقف ليبيا عند مفترق طرق. لا تزال الانقسامات السياسية، وضعف المؤسسات، وإحباط المواطنين واقعا يوميا. ومع ذلك، وتحت هذا السطح المليء بالأزمات، يتخيل آلاف الشباب الليبيين أفقا مختلفا، أفقا تُبنى فيه الدولة على المشاركة، والاحتواء، والثقة.

لأكثر من عقد، قيل لليبيين إن إعادة بناء الوطن تعني إجراء الانتخابات، وصياغة الدساتير، والتفاوض على السلطة. لكن أساس ليبيا مستقرة وديمقراطية أعمق من ذلك. يبدأ بإعادة تصور العقد الاجتماعي، ذلك التفاهم الأخلاقي والمدني الذي يحدد ما تدين به الدولة لشعبها، وما يدين به المواطنون لبعضهم البعض.

لقد خلقت سنوات السلطة المركزية والإقصاء ثقافة اعتماد بدل المواطنة. فتحت الثورة نافذة للتجديد، لكن السنوات التي تلتها غالبا ما استبدلت شكلا من أشكال السيطرة بآخر – مسلح، منقسم، ومصلحي. الثمن كان الثقة. واستعادة هذه الثقة تتطلب أكثر من مؤسسات، تتطلب أخلاقا مدنية جديدة تعيد كرامة المشاركة، وتعتبر التنوع قوة، وتعيد بناء التضامن بين مناطق ليبيا المختلفة.

إشارات التغيير

حتى في أوقات عدم اليقين، تحدث تحولات خفية. في أنحاء البلاد، يستخدم الشباب المنصات الرقمية ليس فقط للاحتجاج، بل للحوار والمبادرات المدنية والعمل المجتمعي. من مواقع درنة الثقافية إلى أحياء طرابلس، تتحرك المجتمعات لحماية تراثها المشترك كجزء من هويتها الجماعية.

تتقدم النساء بخطوات ثابتة من المشاركة الرمزية إلى التأثير الفعلي، يتولين أدوارا قيادية في المفاوضات والمبادرات المحلية والنقاشات الوطنية. وبالتوازي، يزدهر الابتكار بهدوء من خلال المشاريع الاجتماعية، وورش العمل الشبابية، ومبادرات التفكير التصميمي التي تقدم حلولا عملية لمشكلات كانت تبدو مستعصية.

هذه الديناميكيات الناشئة لا تزال هشة، لكنها تحمل إمكانية إعادة تشكيل المشهد المدني الليبي إذا ما تمت رعايتها ودعمها. إنها "إشارات ضعيفة" لجيل جديد يختبر حدود الممكن.

الاستبصار الاستراتيجي: سيناريوهات ليبيا 2030

عند النظر إلى المستقبل، يمكن أن تتطور مسيرة ليبيا وفق ثلاث مسارات رئيسية، يعكس كل منها الخيارات والأولويات التي نتخذها اليوم.

1. **ليبيا المنقسمة (سيناريو الجمود)**

في هذا المستقبل تبقى ليبيا عالقة في دورات من الانقسام. تتنافس المؤسسات بدلا من التعاون، وتُؤجل الانتخابات مرارا، ويبتعد المواطنون أكثر فأكثر عن الحياة العامة. يتحول الشباب، المحبطون والقلقون، نحو الهجرة أو الصمت. النتيجة تآكل بطيء للثقة المدنية وجيل منقطع عن صناعة مستقبل وطنه.

2. **المسار التفاوضي (سيناريو الإصلاح)**

في هذا السيناريو الأكثر اعتدالا، تحقق الإصلاحات المحدودة بعض الاستقرار. تبدأ المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني في إعادة بناء الثقة بدعم دولي. يظهر التقدم لكنه غير متوازن، وتبقى الإصلاحات الجوهرية في التعليم والاقتصاد والعدالة ناقصة. تتحرك ليبيا إلى الأمام، لكن ببطء لا يتناسب مع طموحات شعبها.

3. **النهوض المدني (سيناريو التحول)**

وهو مسار التجديد. يقوده الشباب والنساء والفئات المهمشة من القاعدة إلى القمة، عبر المشاركة في السياسات والخطاب العام. تصبح التربية المدنية، والمشاركة الرقمية، والحوار بين المناطق ركائز لثقافة سياسية جديدة. تبدأ ليبيا في تجسيد نموذج ديمقراطية قائمة على المرونة في المنطقة – غير مثالية لكنها حقيقية.

من بين هذه المسارات، وحده الثالث يحمل وعد التحول الحقيقي. ليس الأسهل، لكنه الوحيد الذي يحول المشاركة من شعار إلى نظام حي، يتيح للشباب الليبي أن يصمم ويقرر ويدفع التغيير.

من الإصلاح إلى التجديد

سيختبر العقد القادم قدرة ليبيا على تحويل الإمكان إلى فعل. بحلول عام 2030، سيكون أكثر من ثلثي السكان تحت سن الخامسة والثلاثين. الاستثمار في هذا الجيل – في تعليمه، ومشاركته المدنية، وإحساسه بالمسؤولية – لم يعد خيارا سياسيا، بل ضرورة وطنية.

يجب أن يبدأ الحكم في ليبيا من داخل المجتمعات، لا من الوزارات أو البرلمانات. فعندما تُمنح المجالس المحلية صلاحيات حقيقية، يمكنها أن تصبح مختبرات للمساءلة الديمقراطية. حماية التراث الثقافي ليست حفظا للتاريخ فقط، بل استعادة للهوية والكرامة والذاكرة المشتركة.

يجب أن يتجاوز الشمول الخطاب إلى الممارسة، فيشمل النساء، والأقليات، والمناطق المهمشة في عمليات صنع القرار. ليبيا 2030 يجب أن تُبنى على تمثيل أفقي ورأسي في آن واحد، يوازن بين أصوات جميع المناطق ويُبرز أصوات الشباب والنساء عبرها.

ما الذي تدين به ليبيا المستقبلية لشعبها؟

تدين ليبيا المستقبلية لشعبها بثلاثة أمور:

أولا: عدالة تُعاش، لا تُوعَد.

العدالة ليست فقط في المحاكم والقوانين، بل في تكافؤ الفرص، والوصول، والمساءلة. يجب أن تتاح للشاب في

سبها نفس فرصة التعلم والعمل والمشاركة التي تتاح لمن في طرابلس أو بنغازي. تبدأ العدالة عندما لا يحدد الجغرافيا مصير الإنسان.

ثانيا: مشاركة حقيقية، لا رمزية.

شباب ليبيا ليسوا جيلا يجب "احتواؤه"، بل هم أثمن موارد الوطن. المشاركة تعني أكثر من الاستشارة، إنها تعني التشارك في صنع القرار. عندما يرى الشباب انعكاس أصواتهم في السياسات والمؤسسات، يعود إيمانهم بالديمقراطية.

ثالثا: رؤية مشتركة، لا مفروضة.

تنوع ليبيا في قبائلها ومناطقها ولغاتها ومعتقداتها ليس ضعفا، بل هو مخطط لبناء دولة أكثر شمولية. الرؤية المشتركة لا تمحو الاختلافات، بل تنظمها تحت غاية واحدة – وطن يجمع الجميع.

إذا علمنا العقد الماضي شيئا، فهو أن السلام بلا مشاركة هش، والتقدم بلا شمول مؤقت. طريق 2030 لن يكون سهلا، لكنه سيكون جديرا بالجهد إذا استطاعت ليبيا أخيرا أن تستبدل الخوف بالثقة، والصمت بالحوار، والبقاء بالانتماء.

جيل ليبيا 2030 يبرهن بالفعل أن هذا التحول قد بدأ. من خلال أفكارهم ومشاريعهم وشجاعتهم، يبنون خيالا مدنيا جديدا يرى ليبيا لا كمناطق مقسمة، بل كمسؤولية مشتركة.

السؤال الآن ليس ما إذا كان التغيير ممكنا، بل ما إذا كنا نملك الحكمة لنصغي إلى أولئك الذين بدأوا بصنعه بالفعل.

تأمل شخصي

وُلد مشروع ليبيا 2030 من سؤال بسيط لم أستطع تجاوزه: ماذا لو كتب مستقبل بلادنا أولئك الذين سيعيشون فيه؟

أردت أن أرى ما الذي سيحدث عندما يجتمع الشباب الليبيون من الشرق والغرب والجنوب لا لجدال الماضي، بل لتصميم المستقبل. ما انبثق من ذلك لم يكن مشروعا فحسب، بل مجتمع مفكرين وحالمين ومنفذين أثبتوا أن الخيال المدني هو أقوى أشكال الصمود في ليبيا.

لطالما كان التفكير التصميمي والاستبصار الاستراتيجي أداتي المفضلتين أكاديميا ومهنيا وشخصيا لحل المشكلات المعقدة وتخيل مستقبل أفضل. فعندما يبدأ الناس في تصور مستقبل ممكن وجميل، يحدث تحول – يكتسبون طاقة وثقة وإحساسا بالغاية. تلك الشرارة هي ما وُجد مشروع ليبيا 2030 من أجله.

أردت أن أمنح الشباب الليبيين هذا الإحساس بالإمكان، لأريهم أن أفكارهم مهمة، وأن بإمكانهم رسم طريق بلادهم، وأن الأبواب تُفتح عندما يستمرون في الطرق عليها.

وكما قال هيلموت شميت: "من لا يتكلم لا يُسمع."

لشباب ليبيا أقول: تحدثوا، تحركوا، أظهروا أنفسكم. لأنكم إن لم تفعلوا، سيواصل الآخرون اتخاذ القرار نيابة عنكم.

صوتكم له وزن. أنتم تستحقون أن تقفوا بثقة، وبسيادة، وبوحدة، لا كمواطنين من الدرجة الثانية في عالم منقسم، بل كمؤلفين شرعيين للفصل القادم من قصة ليبيا. لقد حان الوقت لاستعادة روايتكم وكرامتكم ومستقبلكم.

نبذة

إسراء محمد متخصّصة في العلوم السياسية والاقتصاد، وحاصلة على درجة الماجستير في الحوكمة وحقوق الإنسان من جامعة لوفانا (Leuphana University). عملت سابقًا في ألمانيا في مجال الشؤون البرلمانية والبحث السياسي، بما في ذلك برلمان هامبورغ ومؤسسة المستشار الأسبق هيلموت شميت.

باعتبارها مؤسسة الجمعية الليبية الألمانية ومبادرة مشروع ليبيا 2030، تعمل في مجال حقوق الإنسان، ومشاركة الشباب، والحوكمة الديمقراطية، وتكرّس جهودها لتعزيز المشاركة المدنية وبناء رؤية مستقبلية مشتركة لليبيا.

البيانات والتقديرات

منظورات من ليبيا 2030

منشور حول مشاركة الشباب وإدماجهم ومسارات التغيير من قبل الشباب الليبي

الناشر:

الجمعية الليبية الألمانية مبادرة من Libysche Gemeinde in Deutschland e.V.
ضمن إطار مشروع "ليبيا 2030 - رؤية مشتركة لتشكيل المستقبل"

بدعم من:

المعهد الألماني للعلاقات الخارجية **(Institut für Auslandsbeziehungen/ifa)** من خلال برنامج تمويل **zivik**، والممول من قبل وزارة الخارجية الألمانية **(German Federal Foreign Office)**

فريق التحرير:

إسراء محمد - قائدة المشروع، كاتبة ورئيسة التحرير
هيفاء الشاوش - محررة مشاركة، كاتبة
محمد كنير - محرر مشارك، كاتب
أحمد الغرياني - محرر مشارك، كاتب

الكتّاب المشاركون:

عدي بن جريد، ياسمين الأحمر، خديجة البوعيشي، أسماء ديكنة، سارة أوحيدا، محمد قاجوم، سارة شنّيب، عبدالسلام شليبك، الدكتور عبد الكريم كنير

مشاركون ورش عمل ليبيا 2030:

فاطمة الأمين عياد، مرام فيتوري، دعاء قدورة، حليمة إبراهيم، سعاد كشلوت، عبد الله الخنفر، رواسي عمر إكديويش، وسارة سحبون

التصميم والإخراج الفني:

آية بيباص linkedin.com/in/aya-bibas-36a757212

المنظورات الفنية:

وفاء عبدالسيد، محمود الفتحلي، إقبال المغربي، عبد الستار مسعود، سارة سحبون

شكر وتقدير

لم يكن لهذا الإصدار أن يرى النور لولا التزام وإبداع وبصيرة أكثر من مئة شاب وشابة ليبي شاركوا في ورش عمل ليبيا 2030 للمستقبل.

تتوجه الجمعية بجزيل الشكر لجميع المشاركين والفنانين والمساهمين الذين شاركوا رؤاهم وأسهموا في صياغة هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الامتنان لشركائنا في ifa/zivik ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية على ثقتهم ودعمهم المستمر، ولسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في ليبيا على تعاونها وتشجيعها في تحويل هذه الرؤية إلى واقع.

لا تعبر محتويات هذا المنشور بالضرورة عن آراء الجمعية الليبية الألمانية أو شركائها، وإنما تعكس آراء الكتّاب أنفسهم فقط.

المواقع:

هامبورغ، برلين - ألمانيا

طرابلس - ليبيا

تاريخ النشر:

ديسمبر 2025

Federal Foreign Office

Institut für Auslandsbeziehungen

LIBYAN GERMAN ASSOCIATION

a civic initiative by Libysche Gemeinde in Deutschland e.V.

LIBYA 2030

2030 منظورات من ليبيا

ديسمبر 2025